مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث 2021، 9(4)، 152-179

تقييم العلاقة الارتباطية بين المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المصرفية (دراسة تطبيقية في المصارف التجارية الفلسطينية للفترة 2012-2019)

Evaluate the Correlation between Credit Risk and Banking Safety Indicators (An Applied Study in Palestinian Commercial Banks 2012-2019)

عزمي وصفي عوض*

Azmi Wasfi Awad *

جامعة الزيتونة للعلوم والتكنولوجيا، فلسطين

Al-Zaytoona University for Sciences and Technology, Palestine

تاريخ الاستلام:2020/11/21 تاريخ القبول: 2021/02/21 تاريخ النشر: 2021/12/30

المستخلص: تهدف الدراسة إلى تقييم العلاقة الارتباطية بين المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المصرفية باعتبارها الأدوات التي تسهم في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، ونظراً للتطورات المصاحبة للنشاط المصرفي من مخاطر تمويلية وأزمات مالية فقد حظيت دراسة هذه القضايا اهتمام العديد من الباحثين والمصرفيين، واستخدم الباحث أسلوب المنهج الوصفي التحليلي ودراسة الحالة لتحقيق أهداف الدراسة، وتكونت عينة الدراسة من كافة المصارف التجارية الفلسطينية المحلية للفترة الممتدة من العام 2012-2019، وقد توصلت الدراسة إلى إثبات الفرضيات القائلة بوجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مؤشر المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المصرفية في المصارف التجارية الفلسطينية باستخدام معامل الارتباط Pearson correlation، كما اتضح من نتائج تحليل الانحدار المتعدد عن جود تأثير ذو دلالة إحصائية بين مؤشر المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المصرفية، وأوصت الدراسة أن تقوم المصارف الفلسطينية بإجراء تقييم دوري لدرجة ومستوى المخاطر الائتمانية وربطها بمؤشرات السلامة المصرفية ونشر تلك النتائج ضمن تقاريرها السنوية، كما أوصت الدراسة بأن يكون هناك تنوع في محفظة المصارف الفلسطينية لتشمل كافة القطاعات الاقتصادية لتلافي حدوث الأزمات المصرفية، وبتعزيز وتقوية رؤوس أموالها بهدف إيجاد توازن في هيكلية رأس المال حفاظاً على أمن وسلامة القطاع المصرفي.

الكلمات المفتاحية: المخاطر الائتمانية؛ السلامة المصرفية؛ المصارف التجارية.

Abstract: The study aims at assessing the correlation relationship between credit risk and the banking safety indicators considering them as tools that contribute in achieving the financial and monetary stability, and considering the developments that are accompanied by the banking vigor with financing risks and financial crisis. Examining these kinds of cases received a lot of attention from researchers and bankers. The researcher used the descriptive analytical approach and a case study method to achieve the objectives of the study, The sample of the study consist of all local Palestinian commercial banks, and it includes the period from the year 2012-2019, The study reached to prove the hypotheses that there is a statistically significant correlation relationship at the function level ($\alpha \leq 0.05$) Between credit risk and banking safety indicators in Palestinian commercial banks using the Pearson correlation coefficient, the results of multiple regression analysis show the existence of a statistically significant effect between credit risk and banking safety indicators. The study recommended that Palestinian banks conduct a periodic assessment of the degree and level of credit risk and link them to banking safety indicators and

*البريد الإلكتروني للباحث الرئيسي: azmiawad1@hotmail.com

publish these results in their annual reports. Moreover, the study recommended that there be diversification in the portfolio of Palestinian banks to include the entire economic sectors to prevent a financial crisis, and to strengthen their capital in order to find a balance in the capital structure in order to preserve the security and integrity of banking sector.

Keywords: Credit risk; Banking safety; Commercial banks

المقدمة:

تعد المصارف والمؤسسات المالية اللبنة الأساسية في بناء الاقتصاد والأعمال لأي دولة، حيث يلعب القطاع المالي دوراً بارزاً في عملية التطور الاقتصادي، ذلك أنه يعتبر الأداة التي من خلالها تطبق الدولة سياساتها النقدية والمالية، ويعطي القطاع المالي مؤشراً هاماً على حيوية الوضع الاقتصادي في تلك الدولة، من خلال ما تقدمه من خدمات مصرفية ومالية متعددة ومتنوعة تساعد في تنشيط العمليات الاقتصادية والمالية والتجارية (الجهماني، 2001)، وأن وجود نظام مالي فعال وقوي قادر على تجميع المدخرات وتوظيفها في مجال الاستثمار والإقراض من متطلبات بقاء ونمو الدول، وقد يتعرض القطاع المصرفي إلى الكثير من المخاطر التي قد تؤدي إلى عدم استقراره في ظل التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية والسياسية، ولعل من أهم هذه الإخطار هي المخاطرة الائتمانية حيث تعتبر من أهم الأسباب التي أدّت إلى تعثّر العديد من المصارف، ومن ثمّ حدوث الأزمات المصرفية في الدول النامية والمتقدمة، وبصورة عامة فإن هناك شبه إجماع بين المصرفيين والمحللين على أن المخاطرة الائتمانية هي أكثر نوع من أنواع المخاطر المصرفية شيوعاً بين المصارف، والتي نجم عن هذه المخاطر أن واجه النظام المصرفي أزمات مالية ناجمة عن ضعف الرقابة على الأنشطة المصرفية وتركز الائتمان في قطاع معين. لذلك فقد دأبت المؤسسات المالية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي على وضع المؤشرات المناسبة لقياس سلامة المصارف، وتشخيص المصارف ذات الأداء الضعيف والعمل على تحسن أداءه، ومن هنا جاءت مقررات لجنة بازل لدعم النظام المصرفي وتقوية وجوده في ظل المنافسة العالمية وتزايد المخاطر مما يجعله قادر على مواجهة الأزمات المصرفية، وتعتبر المؤشرات المالية من أكثر أدوات التحليل المالي شيوعاً إذ تعبر عن علاقة رياضية بين قيمتين أو بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وبالاستعانة بهذه المؤشرات المالية يمكن تقييم الوضع المالي للمؤسسة وأدائها خلال فترة معينة، حيث تمكن هذه المؤشرات من مقارنة أداء المؤسسة قيد التحليل ووضعها المالي في فترات زمنية متعاقبة وتحديد اتجاهات الأداء لديها والتعرف على مواطن الضعف والقوة، وبناء على ما تقدم تبلور لدى الباحث فكرة اجراء هذه الدراسة، من خلال استشعاره بأهمية تفسير وتحليل العلاقة الارتباطية بين مؤشر المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المصرفية في المصارف التجارية الفلسطينية المحلية.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية هذه الدراسة بالنظر إلى أهمية تسليط الضوء على مؤشر المخاطر الائتمانية وبيان علاقته بمؤشرات السلامة المصرفية في البنوك التجارية الفلسطينية المحلية، حيث أن ذلك يحقق فوائد للعديد من الجهات مثل: المستثمرين: سواء أكانوا أفراداً أم هيئات، وذلك للمحافظة على استثماراتهم وتوجيهها الاتجاه الصحيح الذي يحقق لهم أكبر عائد ممكن، والمودعين: من أجل الاطمئنان على استرجاع ودائعهم من جهة والفوائد المترتبة عليها من جهة أخرى، والمالكين: من أجل تعظيم رؤوس أموالهم وتعظيم الأرباح المترتبة على هذه الأموال والإدارة المصرفية: للتعرف إلى مؤشرات النجاح والفشل لتمكينها من اتخاذ التدابير والخطوات اللازمة لحمايتها من مخاطر الائتمان والجهات الرقابية: من أجل اتخاذ التدابير الاحترازية تجنباً لحدوث أزمات مالية تؤثر على الاقتصاد الوطني، وتنبع أهمية الدراسة من أن:

- المخاطر الائتمانية تعد أحد أهم المخاطر التي تواجه النظم المصرفية لأن المصارف تعتمد بالدرجة الأولى في توظيف موجوداتها على الإقراض وأن زيادة هذه المخاطرة سوف يؤثر على المركز المالي للمصرف وبالتالي على سلامته المالية.

-نظراً للتطورات الحاصلة في البيئة المصرفية من حيث تحرير تجارة الخدمات المصرفية والعولمة وتركز الائتمان في مجال معين لغرض تحقيق أرباح أكبر فإن المصارف تكون أكثر عرضة للازمات المصرفية، حيث نجد ان القطاعات الاقتصادية

الإنتاجية في فلسطين كقطاع الصناعة والتعدين وقطاع الزراعة والثروة الحيوانية لم تمول بالقدر الكافي مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية، إذ بلغت قيمة ما تم تمويله لتلك القطاعات ما يقارب 627 مليون دولار مشكلة ما نسبته 8%من إجمالي التمويلات الممنوحة للقطاع الخاص في العام 2019 (سلطة النقد، 2019)، ومن هنا جاء الاهتمام بدراسة العلاقة الارتباطية بين المخاطر الائتمانية والسلامة المصرفية لكي يكون المصرف قادراً على مواجهة أي ظروف طارئة.

- تنبع الأهمية العلمية للدراسة في كونها من الدراسات القلائل في حدود علم الباحث التي تبحث في تحليل العلاقة الارتباطية بين مؤشر المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المصرفية للبنوك التجارية الفلسطينية المحلية للفترة الممتدة من العام 2012-2019، وبالتالي قد تسهم هذه الدراسة في فتح آفاق جديدة للباحثين باستقصاء المعلومات اللازمة في إعداد دراساتهم المستقبلية ذات العلاقة.

مشكلة الدراسة:

يعد موضوع مؤشر المخاطر الائتمانية وعلاقته بمؤشرات السلامة المصرفية في البنوك جوهر اهتمام الدراسات الأكاديمية والمهنية في مجال اقتصاديات البنوك والنقود، إذ تظهر أهميته في تفعيل مؤشرات كشف وإنذار بالأزمات المصرفية، وتتمحور حول وضعية البنوك اتجاه مبدأ السلامة المصرفية بالاعتماد على المؤشرات الرائدة لتحليل السلامة والمتانة، وتبرز مشكلة الدراسة من الحاجة إلى وجود مؤشرات مالية تعطي تصور دقيق عن حالة المصرف ومركزه المالي وتلقي الضوء عن مدى احتمالية تعرض المصرف إلى أزمات ومخاطر مالية تؤثر بالتالي على سلامة المصرف بشكل خاص وعلى القطاع المصرفي بشكل عام.

ويمكن تحديد مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:
هل توجد علاقة ارتباطية بين مؤشر المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المصرفية في المصارف التجارية الفلسطينية؟

وينبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- هل استطاعت إدارة المصارف التجارية الفلسطينية من التحكم بالمخاطر الائتمانية بما يحقق السلامة المصرفية؟
- ما هي العوامل المؤثرة على درجة السلامة المصرفية في المصارف التجارية الفلسطينية؟
- هل توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مؤشر المخاطر الائتمانية ومؤشر العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية الفلسطينية؟
- هل توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مؤشر المخاطر الائتمانية ومؤشر السيولة في المصارف التجارية الفلسطينية؟
- هل توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مؤشر المخاطر الائتمانية ومؤشر درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الفلسطينية؟
- هل توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مؤشر المخاطر الائتمانية ومؤشر ملاءة رأس المال في المصارف التجارية الفلسطينية؟
- هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مؤشر المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المصرفية في المصارف التجارية الفلسطينية؟

فرضيات الدراسة:

اقتضت الضرورة البحثية صياغة فرضيات الدراسة التالية والتحقق من صحتها وهي على النحو الاتي:
الفرضية الرئيسة: هل توجد علاقة ارتباطية معنوية بين مؤشر المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المصرفية في المصارف التجارية الفلسطينية؟ وينبثق عن الفرض الرئيس **الفرضيات الفرعية التالية.**

- لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مؤشر المخاطر الائتمانية ومؤشر العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية الفلسطينية.
- لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مؤشر المخاطر الائتمانية ومؤشر السيولة في المصارف التجارية الفلسطينية.
- لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مؤشر المخاطر الائتمانية ومؤشر درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الفلسطينية.
- لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مؤشر المخاطر الائتمانية ومؤشر ملاءة رأس المال في المصارف التجارية الفلسطينية.
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مؤشر المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المصرفية في المصارف التجارية الفلسطينية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى بناء إطار عملي لتحديد وقياس العلاقة بين مؤشر المخاطر الائتمانية بشكل يحقق السلامة المصرفية:

- الوقوف على مخاطر الأداء المصرفي في المصارف التجارية الفلسطينية المحلية.
- الوقوف على المستوى التي استطاعت إدارة المصارف التجارية الفلسطينية من التحكم بالمخاطر الائتمانية وبما يحقق السلامة المصرفية.
- التعرف على العوامل المؤثرة على درجة السلامة المصرفية في المصارف التجارية الفلسطينية المحلية.
- معرفة مستوى العلاقة بين مؤشر المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المصرفية.
- الخروج بتوصيات من شأنها التنبيه إلى مدى تأثير بعض العوامل على السلامة المصرفية.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من كافة المصارف التجارية العاملة في فلسطين والمرخصة من قبل سلطة النقد الفلسطينية وعددها 14 مصرف، وتمثلت عينة الدراسة من المصارف التجارية الفلسطينية المحلية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وهي (بنك فلسطين، بنك القدس، البنك الوطني، بنك الاستثمار الفلسطيني).

حدود الدراسة:

تم اعتماد الفترة الزمنية 2012-2019 كحدود زمنية للبحث، واقتصرت عينة الدراسة على المصارف التجارية الفلسطينية المحلية وتم استثناء المصارف الإسلامية الفلسطينية لاختلاف طبيعة عملها، والمصارف التجارية الوافدة إلى فلسطين.

الدراسات السابقة:

حسب اطلاع الباحث وفي حدود ما توفرت لديه من معلومات، فقد تطرق عدد من الباحثين في العديد من الدراسات الى موضوع الائتمان المصرفي ومخاطره، ودراسات أخرى بحثت في موضوع السلامة المصرفية والاستقرار المالي، ومن الدراسات التي تطرقت الى الائتمان المصرفي **دراسة (بدارين، 2019)** حيث هدفت إلى التعرف على العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، وقد قام الباحث بتصميم استبانة خاصة بجمع البيانات مكونة من 30 سؤالا، مقسمة إلى ثلاثة محاور متعلقة في محددات تسهيلات الشركات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك دور مهم لعامل نمط السياسة الائتمانية للبنك حيث جاء في المركز الأول، تلى ذلك متغير المؤشرات المالية للعميل، ومتغير السمات الشخصية للعميل في المركز الثالث، وتبين وجود علاقة قوية ذات دالة

احصائية بين المتغيرات الثلاثة في عملية اتخاذ قرار الائتمان المصرفي، وعلى ضوء النتائج أوصت الدراسة بالتركيز على عناصر الوضع المالي للعميل وذلك بطلب القوائم المالية وتحليلها، والاهتمام بالسمات الشخصية للعميل مثل نوع وحجم نشاط للعميل، وبسيرته الائتمانية ومدى التزامه بتسديد القروض وفوائدها في مواعيدها المحددة، كذلك بمركزية البيانات الائتمانية الكلية لمنح الائتمان، والحرص على الالتزام بها من كافة الأطراف المشتركة في عملية منح الائتمان المصرفي ومحاسبة المخالفين لها. ومن الدراسات الهامة التي تطرقت إلى تحديد علاقة المخاطر الائتمانية مع مؤشرات السلامة المالية للمصارف **جاءت دراسة (يوسف، 2016)**، حيث اختير لهذه الدراسة البنك الأردني الكويتي كعينة، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين المخاطر الائتمانية مع مؤشرات السلامة المالية للمصارف التي تم قياسها بالمؤشرات المالية وقد تم إثبات الفرضية التي مفادها أن هناك علاقة ارتباط معنوية بين المخاطر الائتمانية مع مؤشرات السلامة المصرفية باستخدام معامل الارتباط (Pearson correlation)، كما أوصت الدراسة بضرورة أن تقوم المصارف بتنويع أنشطتها الاستثمارية وعدم تركزها في مجال معين لكي يتم تلافي حدوث الأزمات المصرفية. أما **دراسة كل من (بوهريرة و مصطفى، 2017)** فقد هدفت إلى تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في القطاع المصرفي الجزائري بالاعتماد على مؤشرات FSI المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي ونموذج التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS كنماذج للكشف عن الصلابة المصرفية لعينة من البنوك الجزائرية، وتكونت عينة الدراسة من مصرفان هما بنك القرض الشعبي الجزائري وهو بنك عمومي وبنك خليج الجزائر وهو بنك خاص، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام بعض المؤشرات لكشف الأزمة المصرفية وتفادي حدوثها، وقد خلصت الدراسة أن القطاع المصرفي الجزائري يستخدم مؤشرات(Financial Soundness Indicators (FSI في تقييم المصارف، وقد خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد المصرفي الجزائري يعاني من إشكالية التركيز في الأصول والدليل على ذلك تدني جودة الأصول المصرفية، وقد اوصت الدراسة بضرورة مراعاة عنصر التنويع من خلال دعم أساليب الاستثمار خارج محفظة القروض، وهذا قد لا يتسنى إلا من خلال إعادة النظر في القواعد والقوانين العامة المتعلقة بالشروط المطبقة على العمليات النقدية والمصرفية في الجزائر. وتناولت **دراسة (محسن، 2016)**، مدى أهمية الاستقرار المالي للنظام المصرفي في العراق، وذلك من خلال استخدام مجموعة من النسب المعيارية والقياسية بهدف بناء منظومة قياسية من مؤشرات السلامة أخذه بالاعتبار خصوصية القطاع المصرفي في العراق، وعلى توفير منظومة علاجية تسعى إلى احتواء الأزمات بمختلف أنواعها و الإسراع لمنع انتشارها على الصعيدين المالي والمصرفي، فضلاً عن استمرار الرقابة الإشرافية على المصارف بشكل منتظم بهدف تشخيص نقاط الضعف في أدائها قبل وقت مبكر حتى لا تعرض لمشاكل مالية عاصفة تؤدي إلى انهيارها، وبما يعزز من استقرار القطاع المصرفي في العراق لتوسيع أنشطته بوصفه يمثل أكبر مكونات القطاع المالي و أكثرها عرضة للمخاطر، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن غالبية المصارف الاهلية قد سجلت أداءً مرضياً في معظم المؤشرات المالية باستثناء نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع ونسبة كفاية رأس المال مما يدل على أن المصارف الاهلية تعمل بصورة سليمة مع بعض القصور يتوجب معالجتها، وأوصت الدراسة بضرورة تحفيز المصارف لتوجيه استثماراتها نحو القطاعات الإنتاجية، لدعم أهداف السياسة النقدية في توفر الائتمان والتمويل المصرفي، وعلى التأكيد بضرورة التزام المصارف بالحوكمة الرشيدة. كما تناولت **دراسة (عمران ، 2015)** دور التحليل المالي من خلال النسب المالية في التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي للمصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية، والتعرف على العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي، والتنبؤ بها باستخدام نموذج الدراسة المعتمد على التحليل المالي للنسب المالية للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة 2008-2013، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها وجود علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة احصائية بين مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال ومعدل العائد على الموجودات ودرجة الأمان المصرفي وعدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين كل مخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائدة ودرجة الأمان المصرفي، أوضحت الدراسة أن مخاطر رأس المال لها الأثر الأكبر على الأمان المصرفي، وأوصت بضرورة إيجاد نوع من التوازن بين الأمان المصرفي وكل من مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان وكفاية رأس المال ومعدل العائد على الموجودات، واقترحت الدراسة لتطبيق نموذج الدراسة بغرض الوقوف على تأثير كل من العوامل المتعلقة بالمخاطر على درجة الأمان المصرفي وبالتالي الكشف عن مدى تأثير كل عامل في تحقيق درجة الأمان المصرفي المطلوبة لكل مصرف. ومن الدراسات التي سعت إلى تحليل أنواع المخاطر الائتمانية وبيان درجة تأثيرها على ربحية المصارف دراسة كل من **(أبو خريص وتلالوة، 2014)**، حيث أجريت الدراسة على المصرف التجاري الوطني ومصرف الصحارى في ليبيا، وأظهرت الدراسة من

خلال النتائج المعتمدة على تحليل النسب المالية باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المصرفية مجتمعة كمتغيرات مستقلة وبين والعائد على الأصول كمتغير تابع، ومن أهم التوصيات التي خلصت اليها الدراسة أن تقوم إدارة المصارف بوضع أهداف استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار أداء المصارف الأخرى المقاربة لها في الحجم والعاملة في نفس البيئة، وتحديد الهدف المتعلق بالربحية مقابل تحمل نوع من المخاطر والقيام بدراسات أخرى لنفس المجال بالتركيز على المخاطر التشغيلية، في حين هدفت دراسة **(Idowu & Awoyemi, 2014)** إلى التحقق من تأثير إدارة مخاطر الائتمان على أداء البنوك التجارية في نيجيريا، وقد استخدم الباحث التقارير المالية لسبع شركات مصرفية تجارية للفترة الممتدة (2005-2011)، حيث استخدم نموذج انحدار اللوحة لتقدير النموذج، ونموذج العائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على الأصول (ROA) كمؤشرين للأداء، بينما تم استخدام القروض المتعثرة (NPL) ونسبة كفاية رأس المال (CAR) كمؤشرين لإدارة مخاطر الائتمان، وقد كشفت النتائج أن إدارة مخاطر الائتمان لها تأثير كبير على ربحية البنوك التجارية في نيجيريا. وجاءت **دراسة (كوكش، 2012)** لتسليط الضوء على دور التحليل المالي في التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي للمصارف السورية وأهم العوامل المؤثرة فيه، والتنبؤ بهذه الدرجة لكل مصرف على حدة، واعتمدت الدراسة على الاختبارات الاحصائية منها تحليل الانحدار البسيط ومعامل الارتباط ، وذلك للتعرف على اتجاه العلاقة بين المتغيرات، واستخدمت الدراسة بيانات القوائم المالية لعينة من المصارف السورية خلال الفترة (2007-2010)، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها أن التحليل المالي يعتبر من أهم الأدوات المستخدمة للكشف عن نقاط القوة والضعف لدى القطاع المصرفي، وتعتبر متانة رأس المال من أهم العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي ويرتبط الأمان المصرفي بعلاقة طردية مع كل من متانة رأس المال والعائد على إجمالي حقوق الملكية وعلاقة عكسية مع كل من مخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة .أما **دراسة (أبو كمال ، 2007)** فقد هدفت إلى تقييم واقع استراتيجيات وأنظمة إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها المصارف العاملة في فلسطين، ووضع إطار متكامل يساعد المصارف على تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان، وفقا للمعايير والإرشادات الرقابية المصرفية الدولية، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد أشارت أهم نتائج البحث إلى كفاءة إدارة العملية الائتمانية وكفاية المخصصات المالية للخسائر المحتملة في المحفظة الائتمانية في المصارف العاملة في فلسطين، ونجاح معظم المصارف في معالجة نسبة عالية من محفظة الديون المتعثرة، والالتزام بالضوابط والقواعد الإلزامية التي تضعها سلطة النقد للمصارف، وقد خلص البحث إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها: أن تحافظ المصارف على توافق سياساتها الائتمانية مع التغيرات في الأوضاع الاقتصادية، وتعزيز الرقابة الداخلية والخارجية على العمليات المصرفية خصوصاً عمليات الائتمان بهدف متابعة العملية الائتمانية ورقابة مخاطر الائتمان، والسيطرة عليها مع المحافظة على استقلالية التدقيق الداخلي بالمصرف وتبعيته لمجلس الإدارة، وزيادة الإفصاح والشفافية بالمعلومات المالية وغير المالية. وقد تطرقت دراسة كل من **(خريوش وآخرون، 2004)** الى تحديد العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي لدى البنوك الأردنية، ولتحقيق ذلك فقد تم جمع البيانات من عدد من المصادر التي شملت القوائم المالية للبنوك التي مثلت عينة الدراسة وعددها 13 مصرف، بالإضافة الى التقارير الصادرة عن البنك المركزي الأردني وبورصة عمان للأوراق المالية وذلك عن الفترة (1992-2002)، ولغايات التحليل فقد تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد الذي تم من خلاله التوصل الى مجموعة من النتائج، وقد خلصت الدراسة الى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي وكل من معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الاستثمار. كما خلصت الدراسة الى وجود علاقة سالبة وذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي وكل من: مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال ومخاطر الائتمان. وانتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي من شأنها إبراز الأمان المصرفي للجهات المعنية في مجال التمويل.

التعقيب على الدراسات السابقة:

استفادة وتقاطعت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة، حيث هدفت بعض الدراسات السابقة إلى التعرف على مستوى المخاطر الائتمانية وعلاقتها ببعض المتغيرات كالربحية كما في دراسة (الرشدان، 2002) ودراسة (أبو خريص و تلالوة، 2014)، أو قياس المخاطر الإستراتيجية من خلال استخدام المؤشرات المالية كما في دراسة (النعيمي، 2002) ودراسة (صباح، 2008)، أو بتطوير مقياس محاسبي يعكس معظم المخاطر التي تواجه البنوك التجارية كما في دراسة (المليجي،

2002) ودراسة (عمران ، 2015)، ودراسات أخرى هدف بعضها إلى تحديد العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي لدى البنوك كما في دراسة (**خريوش وآخرون**، 2004) والتنبؤ بدرجة الأمان المصرفي كما في دراسة (كوكش، 2012)، وأخرى هدفت إلى معرفة تأثير بعض المتغيرات على درجة الأمان المصرفي مثل دراسة (Beneston et al, 2000) وإلى تصميم نموذج مثالي لهيكل رأس المال، أو إلى معرفة أثر مديونية البنوك التجارية ومحدداتها كما هو في دراسة (Bevan & Danbolt , 2000) ، بينما هدفت دراسة (Molyneux & Thornton, 1992) إلى بحث العلاقة بين الأمان المصرفي وكل من العائد على الاستثمار والعائد على الموجودات وكيف يمكن للخصائص المختلفة للشركة والمتغيرات الاقتصادية أن تؤثر على درجة الأمان المصرفي وبالتالي على قرارات البنوك التجارية، أما الدراسات التي تناولت أداء البنوك التجارية فقد هدفت إلى تصميم هيكل الأداء المالي للمصارف التجارية منها دراسة (غنيم، 2002)، وبعضها هدف إلى تحديد العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية وفحص العلاقة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية(Berger, 1995)، وتعتبر هذه الدراسة امتداد للدراسات السابقة إلا أنها تميزت عن الدراسات السابقة في جوانب متعددة أهمها الاختلاف في الأهداف، والتساؤلات البحثية، والفروض التي تم صياغتها لحل المشكلة، وكذلك مجتمع الدراسة، حيث طبقت على المصارف التجارية الفلسطينية المحلية، كما ربطت هذه الدراسة بين مؤشرات المخاطر الائتمانية والسلامة المصرفية بمتغيرات مختلفة.

الإطار النظري للدراسة:

أساسيات المخاطر الائتمانية:

مفهوم المخاطر الائتمانية:

تعد المخاطرة الائتمانية أحد أهم صور المخاطر التي تواجهها المصارف، فعلى الرغم من اختلاف طبيعة الائتمان في حجمه وغرضه وأسعار الفائدة عليه وتاريخ الاستحقاقات ونوع الضمان المطلوب من عميل إلى آخر، إلا أن الخطر موجود دوماً بالقرض الممنوح (الزبيدي، 2000)، هذا وقد عرف (Emett, 1997) مفهوم المخاطرة بأنها أمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف الأهداف المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع ، كما عرفها كل من(Hirschey & Pappas, 1997) بأنها فرصة للخسارة بسبب عدم معرفة النتائج الممكنة أو توقع حدوثها، أما (السيسي، 2004) فقد عرف المخاطرة الائتمانية بأنها عدم قيام الطرف المقابل للبنك بالوفاء بالتزاماته في حدود الشروط المتفق عليها، كما عرفت المخاطر الائتمانية من قبل (الكراسنة، 2006) بأنها المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله والناجمة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك في الوقت المناسب، ويرى كل من (Brown & Moles, 2016) فأنه يمكن تعريف مخاطر الائتمان على أنها احتمال فشل الطرف المتعاقد مع البنك الإيفاء بالتزاماته وفقًا للشروط المتفق عليها، ويضيف الباحثان أن تعرض المقترض إلى تغيرات في مركزه المالي تجعله غير قادر على سداد مبلغ القرض، وأن معدل التحسن في الظروف المالية للمقترض سوف يؤدي إلى تقليل معدل المخاطر الائتمانية، كما عرف كل من (عريقات و عقل، 2010) المخاطر المصرفية بأنها احتمالية مستقبلية قد تعرض المصرف الى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها بما قد يؤثر على تحقيق أهداف المصرف وعلى تنفيذها بنجاح، وقد تؤدي في حال عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى أثارها الى القضاء على المصرف وافلاسه. وقد وردت العديد من المفاهيم ضمن التعريف الاقتصادي للمخاطر الائتمانية من بينها:

- هي احتمالية التعرض إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها نتيجة تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، أي بمعنى انحراف الأرقام الفعلية عن الارقام المتوقع.
- عرفتها لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الامريكية Financial Services احتمالية حصول الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال، وبشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أُخرى.

وتعرف مخاطر الائتمان عموماً على أنها المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته وفقاً للشروط المتفق عليها (IFSB, 2005) ، ويمكننا القول بأن المخاطرة بصفة عامة هي حالة عدم التأكد من تحقيق أهداف المصرف المرسومة ضمن سياسة المصرف العامة، وأن المخاطر الائتمانية تتمثل بعدم وفاء العميل بالتزاماته تجاه المصرف في الوقت المحدد مما يؤثر سلباً على إيرادات المصرف.

أسباب المخاطر الائتمانية:

هناك وجهات نظر عديدة في تفسير المخاطر الائتمانية وتحديد مصدرها التي يسببها العسر المالي التي يتعرض لها العميل وتحد من قدرته على سداد أصل الدين أو فوائده أو الاثنين معاً، وأن عدم قدرة العميل على السداد أو التعثر يعود لعدة أسباب منها (سعيد، 2000)) (أبو كرش، 2005) (صباح، 2008):

1.المخاطر المتعلقة بالمقترض: إن هذا النوع من المخاطر قد ينشأ للأسباب التالية:

- أهلية المقترض وصلاحية الاقتراض: من الطبيعي أن يطمئن البنك الى أن المتعاقد على القرض له الحق في تمثيل المنشأة المقترضة، وأنه يملك سلطة الاقتراض والتعاقد على القرض المطلوب بكافة شروطه وضمانات.
- السمعة الائتمانية للمقترض: وتستشف من المعلومات التي يتم تجميعها عنه، والتي تعكس مدى احترامه لتعهداته ووفائه بالالتزامات في مواعيدها وهو ما يطلق عليه Solvency أي القدرة على السداد والرغبة في السداد، وتهتم البنوك بالتعرف على ما إذا كان المقترض قد اعتاد أن يماطل في السداد أو أنه لا يوفي إلا بالضغط عليه، ويجب الاطمئنان إلى حسن نواياه وأمانته وهذه الأمور وغيرها يكشفها الاستعلام عنه من السلطات الرقابية الحكومية ومن السوق ومن الموردين ومن البنوك الأخرى، وفي فلسطين فإن سلطة النقد تستخدم في هذا السياق نظام معلومات الائتمان ونظام الاستعلام الائتماني الموحد، وباسترجاع تجربة البنك نفسه في التعامل معه في الماضي، ولا شك أن أمانة العميل في التعامل تعد أمراً ضرورياً حتى مع توافر الضمانات وذلك لتلافي المشاكل التي قد تنشأ عن التصرفات السيئة لبعض الملاك واستخدامهم لطرق احتيالية تضر بالبنك.
- المركز المالي للمقترض: ويعاون في الوصول إليه دراسة القوائم المالية (الميزانية وحساب التشغيل والمتاجرة وحساب الأرباح والخسائر) واستخراج المؤشرات المالية المختلفة التي توضح مدى توازن الهيكل التمويلي للمنشأة ومدى اعتمادها على الاقتراض الخارجي، وسيولة أصولها، وتطور نشاطها، وحجم أعمالها، ومعدلات الأرباح المحققة ومدى تمشيها مع المعدلات السائدة في النشاط المماثل.
- المقدرة الإنتاجية للمقترض: ويتم الوقوف عليها من بحث مدى كفاءة استخدام المقترض لعناصر الإنتاج المختلفة، والأسلوب المتبع في الإنتاج، والتنظيم الداخلي للمنشأة، وخبرة العاملين فيها، ومدى جودة إنتاجها وتقبل السوق له، وانتظام عملائها في السداد، وخططها بشأن الإنتاج والتوسع في النشاط في المستقبل.

2. المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه النشاط أو المشروع المنوي تمويله:

إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه المقترض إذ أن من المعروف أن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع. فالإنتاج الزراعي بوجه عام يتأثر بعوامل مختلفة منها ما يتعلق بالظروف المناخية وتوافر المياه ومدى التعرض للآفات الزراعية، ومن ثم فان المعروض من الحاصلات يتسم بالمرونة في الأجل القصير، في حين أن الطلب على هذه المحاصيل في الغالب غير مرن وخاصة بالنسبة للسلع الضرورية. ومن الناحية الأخرى فإن عرض الإنتاج الصناعي يكون غير مرن في الأجل القصير في حين أن الطلب عليه تختلف درجة مرونته بحسب ما إذا كانت المنتجات سلعاً ضرورية أو كمالية ومن ثم يصعب حصر المخاطر التي ترتبط بتمويل مختلف فروع الإنتاج، خاصة مع تعدد الأسواق، واختلاف أذواق المستهلكين.

3.المخاطر المتعلقة بالعملية أو المشروع المطلوب تمويله:

تختلف هذه المخاطر بحسب طبيعة كل عملية ائتمانية وظروفها وضماناتها. فمخاطر الاقتراض بضمان البضائع تختلف عن مخاطر الاقتراض بضمان الأوراق المالية وعن مخاطر تمويل عمليات المقاولات وإصدار خطابات الضمان المرتبطة بها. وعلى سبيل المثال فان مخاطر تمويل المقاولين ترتبط أساساً بمدى كفاءة المقاول وخبرته في العمليات التي يقوم بتنفيذها، سواء من حيث سلامة الدراسات التي يعدها للدخول في العطاءات، أو من حيث إدارة التنفيذ وفقا للبرامج الموضوعة لذلك دون تضحية بمستوى الأداء، والأمر الذي يعرض المقاول لسحب العملية أو لدفع غرامات كبيرة.

4.المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:

وترتبط هذه المخاطر عادة بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية والتي تخرج عن إرادة المقترض وعن تأثيره، ومن أمثلتها: أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يطرأ عليها من تعديلات، وما يتطلبه تنفيذها من استصدار قرارات اقتصادية ومالية ونقدية قد تؤثر أحياناً على بعض الأنشطة في الدولة، واتجاهات الدورات الاقتصادية سواء في الأجل القصير أو في الأجل الطويل وتأثيرها على الأنشطة المختلفة من حيث التوظف والدخل. وأخيراً الظروف السياسية والاجتماعية والقانونية التي تتعدد مخاطرها ويتفاوت تأثيرها، ومن أمثلة ذلك المخاطر الناشئة عن التبعية الاقتصادية لدول أجنبية، وما ينجم عن مخاطر الحروب وقطع العلاقات مع دول معينة، وصدور بعض التشريعات التي قد تسمح بتأجيل بعض الديون المصرفية الممنوحة للعملاء أو التي تؤثر على توزيع الدخل بين فئات المجتمع.

5.المخاطر الناشئة عن أخطاء البنك:

ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة إدارة الائتمان في المصرف من متابعة الائتمان المقدم للزبون والتحقق من قيام الزبون بالمتطلبات المطلوبة، وقد تنشأ بعض المشاكل عن عدم متابعة البنك أحكام اتفاقيات القروض بدقة، أو تطورات قيمة الضمان والمحافظة عليه، أو الإفراج بالخطأ عن بعض الضمانات كالبضائع أو الأوراق المالية أو الودائع، أو عدم المطالبة بسداد أو تجديد قيمة خطابات الضمان التي تغطي بعض القروض قبل انتهاء صلاحيتها، وتحرص البنوك على إمساك مجموعة من السجلات تستهدف متابعة الشروط الأساسية للقرض وبخاصة ما يتعلق بمواعيد سداده وقيمة الضمان والتأمين عليه ضد الأخطار المختلفة، كما تجري التفتيش الدوري على حالتها وقيمتها ومدى توافر الاحتياطات المناسبة للمحافظة عليها ضد الحريق والسرقة، وتعد سوء الإدارة الائتمانية للمصرف من أخطر الأسباب التي تؤدي نشوء المخاطر الائتمانية، إذ يتوجب على الإدارة الجيدة ان تقدم دراسة ائتمانية تساعد المصرف على اتخاذ القرار الائتماني السليم، كما أن التقييم الجيد لقيمة الضمانات المتحصلة نتيجة منح القرض هي ضمانات جيدة من حيث القدرة على تحويل هذا الضمان إلى نقد من أجل تحصيل قيمة القرض والفوائد.

6.المخاطر الناجمة عن فعل الغير:

وهي المخاطر التي ترتبط بمدى تأثر طالب الائتمان وكذلك المصرف الذي قدم الائتمان بأية أحداث أو أمور خارجة عن إرادتهم، وعلى سبيل المثال قد يتعرض المقترض بسبب فعل الغير الى بعض الأخطار التي تؤثر في قدرته على الوفاء بالتزاماته، والتي ليس من اليسير حصرها ومن أمثلتها إفلاس أحد كبار مديني العميل أو نشر معلومات غير حقيقية عن العميل توحي بسوء مركزه يكون من نتيجتها قيام البنوك المتعاملة معه بالحد من التسهيلات الائتمانية الممنوحة له على نحو يؤثر على نشاطه.

وتتضمن سياسة المصارف لإدارة مخاطر الائتمان وجود استراتيجية وسياسة تمويلية واستثماريه واضحة من قبل مجلس الادارة، وينطوي تحت هذه السياسات نسباً محددة وواضحة للحد الأقصى للائتمان الممكن منحه لأي عميل، كما أن هناك سقوف لحجم الائتمان الممكن منحه من قبل كل مستوى إداري، والحد من مخاطر تركز الموجودات والمطلوبات ودراسة الائتمان والرقابة عليه ومتابعته، إضافة إلى تحديد أساليب لتخفيف المخاطر ومنها (عريقات و عقل، 2010) (رمضان و جودة، 2006):

- تأمين القرض، وقد نشأت مؤسسات متخصصة بذلك في العديد من دول العالم.
- توزيع وتنويع الاستثمارات الائتمانية على مختلف القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية وتنويع العملاء.
- وجود سقوف ائتمانية واستثمارية واضحة ومتفقة مع تعليمات البنك المركزي لكل نوع من أنواع الاستثمار.
- الحصول على الضمانات بما فيها حيازة الأصل الذي تم تمويله.
- تكوين مخصصات كافية لمواجهة الأخطار المحتملة وذلك باقتطاع الحصة العائدة من الأرباح لتدعيم المركز المالي للمصرف كاحتياطي خسائر الديون الإلزامية، ولكن يجب التفريق ما بين الحصة من الربح العائد للمصرف وللمودعين.
- إشاعة ثقافة إدارة المخاطر على مستوى المصارف الإسلامية وذلك عن طريق توعية كل الأطراف الفاعلة في المصرف بأهمية إدارة المخاطر في استمرارية المصرف، والالتزام بمعايير الرقابة الدولية كاتفاقية بازل.
- بيع الائتمان المشكوك في تحصيله لمؤسسات متخصصة بهذا النوع من الأعمال.

الإطار التنظيمي لإدارة المخاطر:

يتوجب أن يتصف الإطار التنظيمي لإدارة المخاطر في المصارف بالشمولية، بحيث يغطى جميع المخاطر التي قد يتعرض لها، حيث يتم خلاله تحديد أنظمة وسياسات إدارة المخاطر، وإجراءاتها كما يجب أن يتصف بالمرونة حتى يتوافق مع التغيرات في بيئة الأعمال ويكون إطاراً فاعلاً لإدارة هذه المخاطر حيث يجب أن يشتمل (حماد، 2007) :

- تحديد واضح لسياسات إدارة المخاطر وأساليب قياسها ومتابعتها والسيطرة عليها.
- وجود هيكل تنظيمي يحدد بوضوح وبصورة خاصة مسؤوليات الأشخاص التي تبنى قرارات أعمالها على المخاطر، وعملية إدارة المخاطر اللازمة، وبالإضافة إلى ذلك يجب وجود دائرة تختص بإدارة المخاطر، ومتابعتها والرقابة الفاعلة عليها، كما أن الأشخاص القائمين بوظيفة مراجعة المخاطر والتدقيق الداخلي يجب أن يتمتعوا بالاستقلالية عن الأشخاص الذين يتخذون القرارات التي قد يتولد عنها المخاطر، وتُرفع التقارير مباشرة لمجلس الإدارة.
- وجود نظام معلومات إداري فاعل يضمن تدفق المعلومات من المستويات التشغيلية إلى أعلى المستويات الإدارية.
- يجب أن يخضع إطار إدارة المخاطر للمراجعة المستمرة، من حيث مراجعة سياسات إدارة المخاطر وإجراءاتها، حتى تتوافق مع التغيرات الداخلية والخارجية. ويرى الباحث أن الالتزام بتطبيق الإطار التنظيمي الشامل لإدارة مخاطر الائتمان من قبل المصارف يؤدي إلى تقليل المخاطر، وأن الالتزام بالقوانين والتعليمات واللوائح الصادرة عن الجهات الرقابية الحكومية يؤدي بدوره إلى تخفيف هذه المخاطر إلى حدودها الدنيا، كما أن الاسترشاد بالسياسات الائتمانية المعمول بها في المصرف والتقيد بمكوناتها من قبل متخذي القرار الائتماني يؤدي إلى تحقيق أهداف البنك وتطلعاته.

السلامة المصرفية:

مفهوم السلامة المصرفية:

لا يزال تحليل الاستقرار المصرفي حديث العهد مقارنة بتحليل الاستقرار النقدي والاقتصادي الكلي، ويدرك كل من يحاول التطرق لهذا الموضوع أنه ما من نموذج أو إطار تحليلي مقبول على نطاق واسع لتقييم السلامة المصرفية أو قياسها، حيث أصبح الاستقرار المصرفي على مدى العقد الحالي هدفاً متزايد الأهمية في سياق صنع السياسات الاقتصادية، فهناك العديد من المؤسسات الدولية المهتمة بالاستقرار النقدي والمالي وأهمها صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولي اللذان يقومان بإصدار تقارير دورية عن الاستقرار المصرفي والسعي لتحقيقه (بوهريرة ومصيطفى، 2017)، وفي السياق ذاته فقد دأبت سلطة النقد الفلسطينية ومنذ تأسيسها في العام 1994 على تطوير العديد من المفاهيم والمقاييس التي من شأنها المحافظة على استقرار النظام المصرفي، إذ بذلت جهوداً حثيثة لمواصلة الارتقاء بالقطاع المصرفي وتطويره بما يواكب أفضل الممارسات الدولية الفضلى، وينصب اهتمام سلطة النقد بالدرجة الأولى

على أن يكون القطاع المالي عموماً والمصرفي خصوصاً قادراً على العمل ومواجهة أية مخاطر أو تأثيرات سلبية على نمو الاقتصاد وتطوره، وبما يضمن قيام هذا القطاع بمهامه بكل فاعلية وكفاءة، وتنبع أهمية دراسة مؤشرات السلامة المصرفية للقطاع المالي من كونها مؤشرات تدل على مدى سلامة واستقرار النظام المالي، وتساعد على تقييم مدى قابلية القطاع المالي للتأثر بالأزمات المالية والاقتصادية، كما تعد أحد أهم الوسائل المتعارف عليها دولياً لفحص المراكز المالية للمصارف، وقدرتها على مواجهة المخاطر المختلفة، وهي تعمل كأداة للإنذار المبكر في حالة تعرض القطاع المصرفي للخطر (سلطة النقد، 2019)، و يقصد بمؤشرات السلامة المصرفية هي: الأدوات التي تساعد المحلل المالي في تفسير الصحة المالية للمنشأة، وحساب هذه المؤشرات عن أكثر من فترة مالية ومقارنتها معاً (تحليل الاتجاهات)، وأيضا مقارنتها مع متوسط الصناعة المصرفية مما يكشف بوضوح عن الموقف الاستراتيجي للمنشأة من حيث نقاط القوة والضعف" (صبح، 1996)، أما المقصود بالسلامة المصرفية من وجهة نظر الادبيات الاقتصادية والمالية أمثال (Madura, 2001) وأيضا (Hempel & Simonson, 1999) هي الاحاطة والحذر من المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف جراء عملياتها التشغيلية ومنها مخاطر الائتمان التي تعني منح الائتمان بنسبة تزيد عن النسبة التي حددتها الأنظمة والقوانين التي تهدف الى المحافظة على عدم تعرض المصرف للمخاطر الناجمة عن عدم القدرة على تسديد القروض أو الالتزامات المترتبة على العملاء ، ويرى (الخطيب، 2010) أن السلامة المصرفية هي المقاييس التي يمكن من خلالها قياس وتقييم أداء المنشآت المالية وبيان ومعرفة مدى انحراف الأداء الفعلي عن المخطط لها والمرسوم من قبل إدارات تلك المنشآت"، بينما يرى (Mishkin, 2000) أن السلامة المصرفية تعرف بأنها عملية تقويم مركزة لعمليات وأنشطة المصرف من خلال مراقبة المخاطر ، كما عرف (Deutshe Bunds Bank, 2006) السلامة المصرفية من حيث الوظيفة التي تؤديها الجهات الرقابية بأنها التقويم المتخصص لاستقرار النظام المالي بهدف تحديد حالة أي ضعف موجود فيه وفي أي فترة زمنية، ويرى كل من(Santoso & Batunanggar, 2007) بأن السلامة المالية تبنى على خمسة ركائز أساسية: وهي الظروف الاقتصادية المستقرة، التنظيم والرقابة السليمة للمؤسسات المالية، أسواق ومؤسسات مالية سليمة، بنية تحتية قوية وأمينة، وأخيرا شبكة أمان مالي فاعلة. ويرى (طلفاح، 2005) أن مؤشرات السلامة المصرفية تدل على مدى صلابة واستقرار النظام المصرفي والمالي، وتساعد على تقييم مدى قابلية القطاع المصرفي للتأثر بالأزمات والصدمات الخارجية أو الداخلية والاقتصادية عموماً، وهي تعمل كأداة إنذار مبكرة في حالة تعرض المصارف للخطر. مما سبق يمكن لنا أن نستنتج أن السلامة المصرفية هي جملة التدابير والإجراءات الاحترازية أو التصحيحية المطبقة والتي تجعل مؤشرات البنوك في وضع احترازي قادر على التنبؤ المبكر بالأزمات المالية، مما يؤهلها لوضع برامج وخطط استراتيجية تمكنها من مواجهة تلك الأزمات، ويرى (Owen & Others, 2000) في هذا السياق أن أهمية مؤشرات السلامة المالية تبني سلامة النظام المالي على مقاييس كمية وموضوعية، وذلك باستخدام نظم معيارية وإحصائية ومحاسبية تسهل المقارنة. وتسعى الدول من خلال السلطات الرقابية المتمثلة بالبنوك المركزية الى ضمان سلامة وأمن القطاع المصرفي، وذلك لأن أية أزمة مالية تتعرض لها المصارف في هذه الحالة سوف تتحمل تلك الدول تكاليف أعادة العافية إلى جهازها المصرفي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تعتبر المصارف حلقة وصل بين المقرضين والمودعين وأي أزمة تتعرض لها المصارف سوف يؤثر على ثقة الزبائن المحليين والأجانب (أمين، 2010)، وتلجأ الدول إلى أن تمارس نوعين من السياسات للحفاظ على السلامة المالية للمصارف أولهما: وقائي للحيلولة دون الوقوع في الأزمات المالية، وثانيهما علاجي ويسعى إلى احتواء الأزمة وتطويقها في أسرع وقت ممكن ومنع انتشار العدوى بين المصارف، ولكي يتمتع النظام المصرفي بالسلامة المالية فلا بُدّ أن يكون هذا النظام قادر على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الأنشطة المصرفية المختلفة، ويرى (طلفاح، 2005) بأن أهمية السلامة المصرفية تساعد على تكريس مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة كافة المعلومات لزبائن السوق والجمهور، كما أنها تعمل على كشف مخاطر انتقال عدوى الأزمات المالية والعمل على تقليل من حدتها، وهي بنفس الوقت مقاييس تسمح بمقارنة الأوضاع من خلال المؤشرات عبر النظم المصرفية، كما تعمل كمؤشرات إنذار مبكر عن الأزمات والصدمات المصرفية. ويرى الباحث أن السلامة المصرفية يمكن تعريفها بأنها الحالة التي يكون فيها القطاع المصرفي قادراً على مواجهة المخاطر والأزمات المالية ومقاوماً للصدمات من خلال استخدامه لكافة الإجراءات الرقابية الاحترازية من أجل الحفاظ على سلامة مركزه المالي والاستمرار بوظائفه الأساسية المتمثلة بالوساطة المالية وتسهيل العمليات المصرفية وإدارة المخاطر.

ومن أجل المحافظة على درجة الأمان المصرفي فقد توصلت أغلبية الدراسات السابقة أمثال (Coit & Karr, 1997) ودراسة كل من (Beneston et al, 2000) ، وأيضا دراسة (Sakuragawa, 2002) إلى ضرورة الالتزام بالأنظمة والقوانين المنظمة لكل من السيولة والنسب الخاصة بمنح الائتمان والنسب الخاصة بالأرصدة النقدية والاحتياطات القانونية والاجبارية، كما اهتمت تلك الدراسات بتنمية حجم أموال البنك الخاصة وذلك بزيادة كل من الاحتياطات التي تضاف إلى رأس المال مثل الاحتياطي الإلزامي و الاحتياطي الاختياري مما يعزز من قدرة البنك على امتصاص الصدمات والهزات المالية والخسائر التي قد تتعرض لها إضافة الى كسب ثقة المودعين، وقد خلصت تلك الدراسات إلى أهمية المحافظة على ملاءة البنك وسلامة المركز المالي ، حيث يمكن قياس ملاءة البنك بالقيمة السوقية لأصول المصرف ناقص التزاماته تجاه الغير بشرط ألا تقل القيمة السوقية للمصرف عن قيمته الإسمية، كما خلصت الدراسات أيضا إلى ضرورة توظيف أموال البنك بما يحقق أكبر عائد ممكن باقل تكلفة ممكنة وتتمثل هذه العوائد بمعدل العائد على حقوق الملكية و العائد على الأصول وذلك من أجل مجابهة الخسائر التي قد يتعرض لها البنك.

تقييم العلاقة الارتباطية بين مؤشر المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المصرفية في المصارف التجارية الفلسطينية المحلية:

نبذة عن أداء القطاع المصرفي الفلسطيني:

يعتبر القطاع المصرفي من القطاعات الرائدة في الاقتصاديات الحديثة وأحد محركاتها الرئيسة نظراً لدوره الهام في حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية ومساهمته في تمويل الاستثمارات التي تمثل عصب النشاط الاقتصادي، وهو كذلك قطاع ذو علاقات متشابكة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى حيث أنه يؤثر فيها ويتأثر بتطوراتها، كما يقوم أيضاً بدور فاعل في تلبية متطلبات الحياة المعاصرة من تسهيل عمليات التعامل بين الأفراد ومؤسسات المجتمع، ومع استلام السلطة الفلسطينية لزمام الأمور الاقتصادية في المناطق الفلسطينية في العام 1994، بدأت المصارف بممارسة نشاطها من خلال إعادة افتتاح فروعها التي كانت قد أُغلقت في عام 1967، وإنشاء مصارف فلسطينية جديدة تجارية وإسلامية، وقد بلغ عدد المصارف في فلسطين (14) مصرفاً حتى نهاية العام 2019، منها (7) مصارف وطنية وعدد (7) مصارف أجنبية، وبعدد فروع (370) فرعاً ومكتباً موزعة بين (239) فرعا ومكتباً للمصارف الوطنية وعدد (131) فرعاً للمصارف الأجنبية، (جمعية البنوك، 2019). وبالرغم من المعيقات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام جراء الاحتلال الصهيوني الغاشم للأراضي الفلسطينية، وما يسببه من مضايقات تستهدف الاقتصاد الفلسطيني وقطاعاته المختلفة، بسبب ما تمخض عن اتفاق باريس الاقتصادي الذي جعل من الاحتلال الصهيوني جابياً لأموال الضرائب ومحتجزاً لها، تعرض الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2019 لأزمة مالية خانقة نتيجةً لاقتطاع الجانب الإسرائيلي جزءاً من أموال المقاصة، ورفض الحكومة الفلسطينية في المقابل استلام هذه الأموال منقوصة. وتسببت هذه الأزمة في تسارع وترة التباطؤ الاقتصادي، إلى جانب تراجع العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وفي ذات السياق، إلا أن القطاع المصرفي الفلسطيني الذي اتسم بأهمية خاصة في النشاط الاقتصادي باعتباره المكون الرئيس للنظام المالي، قد واصل نموه مثبتاً قدرته على التعامل مع الكثير من المخاطر المحلية ومرسخاً نفسه كأحد أهم ركائز الاقتصاد الفلسطيني، حيث بلغت إجمالي موجودات القطاع المصرفي 16,994.9مليون دولار في العام 2019 وبنسبة نمو بلغت9.8 % مقارنة مع العام 2018 حيث بلغت 15,477.5مليون دولار، وبلغت حصة المصارف التجارية الفلسطينية المحلية ما قيمته 9,519.1 مليون دولار مشكلة ما نسبته 56.0% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي في العام 2019 وبنسبة نمو بلغت 11.6%، وسجلت إجمالي ودائع العملاء لدى القطاع المصرفي الفلسطيني في العام 2019 ما قيمته 13,365.5مليون دولار متزايدة بنسبة 9.6% عن العام 2018 حيث بلغت12,192.8مليون دولار، وشكلت ودائع العملاء لدى المصارف التجارية الفلسطينية المحلية ما قيمته 7,843.5 مليون دولار ومشكلة ما نسبته 56% من إجمالي ودائع القطاع المصرفي في العام 2019 وبنسبة نمو بلغت 11.4% عن العام 2018، اما عن التمويلات المصرفية الممنوحة من قبل القطاع المصرفي الفلسطيني فقد بلغت في العام 2019 ما قيمته8,750.6 مليون دولار وبنسبة نمو بلغت 6.8% عن العام2018 حيث سجلت ما قيمته 9,190.9 مليون دولار، وشكلت اجمالي التمويلات الممنوحة من قبل المصارف التجارية الفلسطينية المحلية ماقيمته 5,431.7 مليون دولار مشكلة ما نسبته 62.1% من إجمالي التمويلات المباشرة الممنوحة

من قبل القطاع المصرفي وبنسبة نمو بلغت 10.2% عن العام 2018، في حين بلغت اجمالي حقوق الملكية للقطاع المصرفي الفلسطيني في العام 2019 ما قيمته1,786.5 مليون دولار وبنسبة نمو بلغت 3% عن العام2018 حيث سجلت ما قيمته 1,734.5 مليون دولار، وشكلت اجمالي حقوق ملكية المصارف التجارية الفلسطينية المحلية ماقيمته 843.5 مليون دولار مشكلة ما نسبته 47.2% من إجمالي حقوق ملكية القطاع المصرفي وبنسبة نمو بلغت 3.9% عن العام 2018، وقد حقق القطاع المصرفي الفلسطيني أرباحاً صافية بقيمة 159.4 مليون دولار في العام 2019 وبنسبة انخفاض بلغت 9.2%) (عن العام 2018، بينما سجلت المصارف التجارية الفلسطينية أرباحاً صافية بقيمة 72.8 مليون دولار وبنسبة انخفاض بلغت (17.7%) عن العام 2018 (جمعية البنوك، 2019).

نبذة عن المصارف التجارية الفلسطينية المحلية عينة الدراسة:

بنك فلسطين:

باشر بنك فلسطين أعماله في العام 1961 كمؤسسة مالية تسعى للنهوض بمستوى الخدمات المصرفية كسائر المصارف العاملة في فلسطين، ويعد البنك من أكبر البنوك الوطنية الفلسطينية المحلية نمواً حيث حقق المراتب الأولى على مستوى القطاع المصرفي الفلسطيني في إجمالي الموجودات، الودائع ؛ التسهيلات؛ وحقوق الملكية، حيث نمت موجوداته من 2.0 مليار دولار في العام 2012 إلى ما قيمته 5.2 مليار دولار في العام 2019 مشكلة ما نسبته 31% من الحصة السوقية للقطاع المصرفي وبنسبة نمو بلغت 13% عن العام 2018، كما ارتفعت التسهيلات الائتمانية من 0.976 مليار دولار في العام 2012 إلى2.98 مليار دولار في العام 2019 مشكلة ما نسبه34.1% من الحصة السوقية للقطاع المصرفي الفلسطيني وبنسبة نمو بلغت 11% عن العام 2018، كما أن ودائع العملاء ارتفعت من 1.55 مليار دولار في لعام 2012 إلى 4.1 مليار دولار في العام 2019 مشكلة ما نسبته 30% من الحصة السوقية للقطاع المصرفي الفلسطيني وبنسبة نمو بلغت 10.2% عن العام 2018، بينما بغلت اجمالي حقوق الملكية في العام 2019 ما قيمته 430.6 مليون دولار وبنسبة نمو بلغت3.4% عن العام 2018 مشكلة ما نسبته 24% من الحصة السوقية للقطاع المصرفي، وقد جاء البنك في المرتبة الثانية بعد البنك العربي الوافد إلى فلسطين في تحقيق الأرباح حيث بلغت صافي ارباحه 38.9 مليون دولار في العام 2019 بانخفاض ما نسبته 38% عن العام 2018، وقد جاء ذلك بسبب تكوين مخصصات تدني التسهيلات الائتمانية امتثالا للمعيار الدولي IFRS9 وعلى الرغم من ذلك فإن إجمالي الدخل ارتفع بنسبة 2.4 % ليصل الى 230 مليون دولار مقابل 222 مليون دولار حققها البنك في العام 2018، ويعد البنك من أكثر البنوك انتشاراً من حيث عدد الفروع التي وصلت إلى 73 فرعاً بالإضافة إلى ما يزيد عن 167 صراف آلي منتشر في مختلف محافظات الوطن، وبكادر بلغ عدده 1,731 موظفة وموظف يعملون على خدمة أكثر من مليون عميل من أفراد وشركات ومؤسسات ويبلغ رأس مال البنك 204 مليون دولار ، وفي عام 2016 استحوذ بنك فلسطين على حصة مسيطرة في البنك الإسلامي العربي ولينضم الى مجموعة بنك فلسطين المالية.

الجدول (1): أهم البيانات المالية لبنك فلسطين خلال الفترة 2012-2019 (مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
اجمالي الموجودات	2,004.4	2,384.0	2,424.7	2,785.2	4,121.3	4,884.8	4,657.1	5,264.9
اجمالي التسهيلات	976.3	1,103.6	1,151.8	1,388.8	2,213.4	2,518.5	2,687.1	2,983.3
اجمالي الودائع	1,554.4	1,745.5	2,062.5	2,242.7	3,143.1	3,763.6	3,735.1	4,115.5
اجمالي حقوق الملكية	220.9	252.0	280.1	305.7	403.5	449.9	416.3	430.6
صافي الربح	38.3	40.4	40.2	43.1	53.0	54.0	54.1	38.9
مخصص تدني التمويلات	0.58	1.8	3.0	3.7	6.1	15.9	3.8	30.6

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى التقارير السنوية الصادرة عن بنك فلسطين وجمعية البنوك في فلسطين 2012-2019
https://abp.ps/files/server/financial%20position%202019.pdf

البنك الوطني:

يعتبر البنك الوطني أحد أهم البنوك التجارية الفلسطينية بالرغم من حداثة نشأته، اذ يعتبر الأسرع نمواً منذ تأسيسه في العام 2011، ويقوم البنك بتقديم خدماته من خلال 28 فرع منتشرة في كافة المدن الفلسطينية، وقد حصد البنك المرتبة الثالثة من حيث إجمالي الموجودات في العام 2019 حيث نمت من350.8 مليون دولار في العام 2012 إلى ما قيمته 2.4 مليار دولار في العام 2019 مشكلة ما نسبته 14.2% من الحصة السوقية للقطاع المصرفي وبنسبة نمو بلغت 9.9% عن العام 2018، كما حقق البنك المرتبة الثالثة على مستوى القطاع المصرفي الفلسطيني على مستوى التسهيلات الائتمانية، حيث ارتفعت من 142.7مليون دولار في العام 2012 إلى يقارب1.4 مليار دولار في العام 2019 مشكلة ما نسبه 16.3% من الحصة السوقية للقطاع المصرفي الفلسطيني وبنسبة نمو بلغت 7.5% عن العام 2018، كما ارتفعت ودائع العملاء من 216.1 مليون دولار في العام 2012 إلى1.9 مليار دولار في العام 2019 مشكلة ما نسبته14. 9% من الحصة السوقية للقطاع المصرفي الفلسطيني وبنسبة نمو بلغت 14.8%عن العام 2018 وحصل على الترتيب الثالث في العام 2019 على مستوى القطاع المصرفي من حيث إجمالي ودائع العملاء، بينما بغلت إجمالي حقوق الملكية في العام 2019 ما قيمته 195.6مليون دولار وبنسبة نمو بلغت 5.1% عن العام 2018 مشكلة ما نسبته 10.9% من الحصة السوقية للقطاع المصرفي ، وقد بلغ رأس مال البنك في العام 2019 ما يقارب 90.1 مليون دولار، ويعتبر البنك الوطني أكثر البنوك تنفيذاً لعمليات الاستحواذ والاندماج في السوق المصرفي الفلسطيني حيث نفذ العديد من عمليات الاستحواذ والاندماج ، فاستحوذ على أعمال بنك الاتحاد الأردني العامل في فلسطين في العام 2015، وقاد ائتلاف مساهمين في العام 2017 للاستحواذ على حصة مسيطرة في البنك الإسلامي الفلسطيني من خلال صفقة هي الأكبر في تاريخ بورصة فلسطين فاقت 70 مليون دولار أمريكي.

الجدول (2): أهم البيانات المالية للبنك الوطني خلال الفترة 2012-2019 (مليون دولار)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
2,421.6	2,202.9	1,070.3	884.8	820.2	679.7	529.5	350.8	اجمالي الموجودات
1,426.7	1,327.0	653.8	519.3	401.7	298.6	228.2	142.7	اجمالي التسهيلات
1,972.0	1,716.6	808.7	655.9	538.6	413.9	302.6	216.1	اجمالي الودائع
195.6	186.1	97.5	92.4	89.8	80.0	54.9	51.3	اجمالي حقوق الملكية
18.1	18.4	9.2	7.4	5.4	4.4	3.6	2.0	صافي الربح
5.4	1.1	2.2	2.2	0.8	1.0	0.66	0.46	مخصص تدني التمويلات

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى التقارير السنوية الصادرة عن البنك الوطني وجمعية البنوك في فلسطين 2012-2019
https://abp.ps/files/server/financial%20position%202019.pdf

بنك القدس:

تأسس بنك القدس في العام 1995 ليقدم للسوق الفلسطيني حزمة متكاملة من الخدمات المصرفية والاستثمارية والحلول التجارية، وقد حقق البنك المرتبة الرابعة من حيث إجمالي الموجودات على مستوى القطاع المصرفي الفلسطيني في العام 2019 حيث نمت موجوداته من 480.9مليون دولار في العام 2012 إلى ما قيمته 1.3 مليار دولار في العام 2019 مشكلة ما نسبته 7.8% من الحصة السوقية للقطاع المصرفي وبنسبة نمو بلغت 9.7% عن العام 2018، كما ارتفعت التسهيلات الائتمانية من292.8 مليون دولار في العام 2012 إلى 790.5مليون دولار في العام 2019 مشكلة ما نسبه 9.1% من الحصة السوقية للقطاع المصرفي الفلسطيني وبنسبة نمو بلغت 14% عن العام 2018 وجاء ترتيب البنك في المرتبة الرابعة على مستوى القطاع المصرفي من حيث التسهيلات الائتمانية، كما جاء البنك في المرتبة الخامسة من حيث ودائع العملاء على مستوى القطاع المصرفي الفلسطيني في العام 2019 حيث ارتفعت الودائع من 353.5 مليون دولار في العام 2012 إلى1.0 مليار دولار في العام 2019 مشكلة ما نسبته 7.7% من الحصة السوقية للقطاع المصرفي الفلسطيني وبنسبة نمو بلغت 7.5% عن العام 2018، بينما بلغت إجمالي حقوق الملكية في العام 2019 ما قيمته 117.6مليون دولار وبنسبة نمو 5.5% مشكلة ما نسبته 6.6% من الحصة السوقية للقطاع المصرفي مسجلاً بذلك المرتبة الرابعة على مستوى القطاع المصرفي الفلسطيني من إجمالي حقوق الملكية، ويبلغ رأس مال البنك90.1 مليون دولار في العام 2019. بينما جاء تصنيف البنك في المرتبة الخامسة على مستوى القطاع المصرفي من حيث مؤشر العائد على الموجودات ومؤشر العائد على حقوق الملكية، ويقوم البنك على تقديم كافة الخدمات المصرفية من خلال 39 فرعاءومكتبا منتشرة

في مواقع استراتيجية في كافة أنحاء فلسطين، وقد انعكست النتائج المالية التي حققت خلال العام 2019 على أرباح البنك الصافية التي وصلت إلى 11.2 مليون دولار الأمر الذي يظهر متانة مركزه المالي وقدرته على التعامل مع المتغيرات والتحديات والحفاظ على دوره الريادي في القطاع المصرفي، كما أظهرت نسبة كفاية رأس المال ارتفاعاً من 13% مع نهاية العام 2018 إلى 13.98% في نهاية العام2019.

الجدول (3): أهم البيانات المالية لبنك القدس خلال الفترة 2012-2019 (مليون دولار)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
1,330.6	1,213.0	1,075.6	960.0	804.1	669.3	532.5	480.9	اجمالي الموجودات
790.5	697.8	658.5	616.1	432.3	336.1	287.3	292.8	اجمالي التسهيلات
1,031.1	959.1	855.3	777.6	647.0	516.0	420.4	353.5	اجمالي الودائع
117.5	111.4	102.7	89.0	76.9	70.5	64.9	57.9	حقوق الملكية
11.2	11.5	11.1	10.4	8.0	7.2	4.7	3.2	صافي الربح
8.5	4.7	3.8	2.3	1.3	1.5	1.0	1.2	مخصص تدني التمويلات

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى التقارير السنوية الصادرة عن بنك القدس وجمعية البنوك في فلسطين 2012-2019
https://abp.ps/files/server/financial%20position%202019.pdf

بنك الاستثمار الفلسطيني:

تأسس بنك الاستثمار الفلسطيني في العام 1994، ويتمتع البنك اليوم بمكانة مصرفية جيدة في السوق الفلسطيني ويوفر خدماته من خلال شبكة فروع ومكاتب بلغ عددها 20 في العام 2019 موزعة على معظم المناطق الفلسطينية، وقد حقق البنك نمواً في موجوداته التي ارتفعت من 258.6 مليون دولار في العام 2012 إلى 501.9 مليون دولار في العام 2019 مشكلة ما نسبته 3% من الحصة السوقية للقطاع المصرفي وبنسبة نمو بلغت 10.4% عن العام2018، وقد جاء في المرتبة العاشرة على مستوى القطاع المصرفي الفلسطيني من حيث اجمالي الموجودات، كما ارتفعت التسهيلات الائتمانية من95.1 مليون دولار في العام 2012 إلى 226 مليون دولار في العام 2019 مشكلة ما نسبه 2.6% من الحصة السوقية للقطاع المصرفي الفلسطيني وبنسبة نمو بلغت 3.6% عن العام 2018 وجاء ترتيب البنك في المرتبة العاشرة من حيث التسهيلات الائتمانية. كما ارتفعت ودائع العملاء من 152.1مليون دولار في العام 2012 الى 364.9 مليون دولار في العام 2019 مشكلة ما نسبته 2.7% من الحصة السوقية للقطاع المصرفي الفلسطيني وبنسبة نمو بلغت 19.8%عن العام 2018 وجاء تصنيفه في المرتبة العاشرة على مستوى القطاع المصرفي الفلسطيني من حيث إجمالي ودائع العملاء، بينما ارتفعت اجمالي حقوق الملكية من65.9 مليون دولار في العام 2012 الى99.7 مليون دولار في العام 2019 مشكلة ما نسبته5.6% من الحصة السوقية للقطاع المصرفي الفلسطينية وفي المرتبة العاشرة وبنسبة نمو بلغت 2.2% عن العام 2018 ، بينما سجل المرتبة الأولى لمؤشر هامش الفائدة إلى إجمالي الإيرادات في العام 2018 انخفض إلى المرتبة الخامسة في العام 2019، وفي المرتبة الرابعة على مستوى القطاع المصرفي الفلسطيني من حيث مؤشر العائد على الموجودات ومؤشر كفاية رأس المال في العام 2019 وقد بلغ رأس مال البنك في العام 2019 ما يقارب 90.1 مليون دولار.

الجدول (4): أهم البيانات المالية لبنك الاستثمار الفلسطيني خلال الفترة 2012-2019 (مليون دولار)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
501.9	454.8	443.2	352.7	327.7	320.8	288.4	258.6	اجمالي الموجودات
226	218	210.5	181.4	141.6	102.1	99.2	95.1	التسهيلات الائتمانية
364.9	304.5	297.6	244.7	208.5	199.1	182.1	152.1	اجمالي الودائع
99.7	97.5	90.8	80	73.4	68.6	67.9	65.9	اجمالي حقوق الملكية
4.5	4.2	3.9	3.3	1.7	2.8	1.9	1.8	صافي الربح
0.65	0.55	0.64	0.40	0.47	0.52	1.4	1.7	مخصص تدني التمويلات

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى التقارير السنوية الصادرة عن بنك الاستثمار وجمعية البنوك في فلسطين 2012-2019
https://abp.ps/files/server/financial%20position%202019.pdf

الجانب التطبيقي:

يندرج تقييم المخاطر الائتمانية وربطها بالسلامة المصرفية ضمن السياسة الاحترازية الكلية التي تسعى إلى إبقاء القطاع المصرفي بعيداً عن الأزمات المالية والاقتصادية المحتملة، أو على الأقل التخفيف من تداعياتها عليه، فمن جهة تعمل هذه المؤشرات كأداة إنذار مبكر عند تعرض القطاعات المالية والاقتصادية لأي خطر محتمل، كما تعمل من جهة ثانية كأداة للمقارنات بين المصارف للكشف عن التعثرات المصرفية والحد منها، كونها أداة فعالة لقياس سلامة القطاع المصرفي يمكن الإفصاح عنها وإتاحتها لمتخذي القرار والمهتمين، وتعد مؤشرات السلامة للقطاع المصرفي من أبرز الأدوات المستخدمة في تحليل وتقييم الأوضاع المالية، ويتم تحليل سلامة العمل المصرفي من خلال أربعة مجموعات فرعية تتضمن (المتغير المستقل): مؤشر ملاءة (كفاية) رأس المال، ومؤشر درجة الأمان المصرفي، ومؤشر العائد على حقوق الملكية، ومؤشر السيولة، أما في جانب تحليل المخاطر الائتمانية فقد استخدم مؤشر المخاطر الائتمانية كمتغير تابع من خلال المعادلة التالية = إجمالي التمويلات – مخصص تدني الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي الأصول (خريوش وآخرون، 2004).

مؤشرات السلامة المصرفية (المتغيرات المستقلة) وتشمل:

مؤشر ملاءة (كفاية) راس المال:

تولي السلطات الرقابية أهمية خاصة لتعزيز قاعدة رأس المال للمصارف باعتبارها خط الدفاع الأول أمام المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة، وذلك من خلال رفع رؤوس أموالها وتشجيعها على الاندماج، وتعزيز احتياطاتها بما يكفل تعزيز قدرتها على تحمل المخاطر والصدمات، ومن المعلوم أن رأس المال ينبغي أن يكون متيناً وكافياً لمواجهة المخاطر (حشاد، 2005)، فرأس المال ضروري لسلامة المصرف وتدعيم الثقة فيه والمحافظة على مستوى الأمان المناسب، ولكنه لا يضمن تلك السلامة وحده، وإنما يجب أن تتوفر إلى جانبه عوامل أخرى لتحقق تلك السلامة (البديري، 2003)، ويمكن قياس كفاءة رأس المال بمعرفة نسبة تغطية حقوق الملكية للأصول الخطرة، وتعتبر مؤشر كفاية رأس المال من المعايير الدولية الذي يستخدم لحماية المودعين وتعزيز استقرار وكفاءة النظم المالية، ويتم قياس مؤشر كفاية رأس المال من خلال المعادلة الآتية (حنفي وأبو قحف، 2004) : معدل كفاية رأس المال = رأس المال الأساسي +المساند / الأصول المرجحة بالمخاطر(الموجودات الخطرة المرجحة) (عطا الله، 2017) ويظهر مؤشر ملاءة أو كفاية رأس المال مدى تغطية رأسمال المصرف لموجوداته المعرضة للمخاطر، والحدود الدنيا المنصوص عليها في توصيات لجنة بازل ألا تقل النسبة عن 8% وفي تعليمات سلطة النقد ألا تقل النسبة عن 12%، إذ كلما زادت هذه النسبة ضمن حدود معينة كان لها أثر إيجابي على الاستقرار المالي (أبو زيتون، 2019)، إضافة الى ما تقدم فإن قياس ملاءة (كفاية) رأس المال والوقوف على حقيقة الموقف المالي للمنشآت المالية اكتسب أهمية قصوى على المستوى الإقليمي والدولي كون أن نتائج هذا المؤشر تعتبر ذات قيمة للسلطات الرقابية المتمثلة بالبنوك المركزية للوقوف على حقيقة ملاءة رأس المال للقطاع المصرفي الذي يعتبر عاملاً محورياً في تحقيق السلامة المصرفية ومؤشراً هاما للمخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي مما يسهم في اتخاذ التحوطات اللازمة وأهمها رفع رأس المال (الشيخ، 2007).

مؤشرات العائد والربحية:

تأتي أهمية هذا النوع من المؤشرات كونها تعكس الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول، والعائد على حقوق الملكية من خلال الرافعة المالية ، أي أنها تعكس نتيجة النشاط المصرفي خلال فترة زمنية محددة، ومدى كفاءة المصارف في توظيف أصولها (AL-Qudah & Laham, 2013) ، كما أن انخفاض هذه النسبة يمكن أن يدُّل على وجود معوقات في ربحية المؤسسات المصرفية يتوجب تجاوزها، فإن ارتفاع هذه النسب بشكل كبيير قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية عالية المخاطر، وتتضمن هذه المؤشرات نوعين رئيسيين من النسب هما (الخطيب ، 2005).

معدل العائد على الأصول:

وهذه النسبة تعكس كفاءة المصرف في مراقبة التكاليف، أو الاستخدام الكفء لأصول المصرف أو كليهما معاً، وأن ارتفاع هذا العائد يأتي نتيجة للاستخدام أو الاستثمار الأمثل لأصول المصرف من خلال القنوات الاستثمارية المتاحة، وللحكم على كفاية الإدارة في استغلال أصول المصرف، فكلما زاد معدل العائد على الموجودات كلما أصبح المصرف في أمان أكثر (Gitman, 2009) ، ويحتسب معدل العائد على الموجودات من خلال المعادلة التالية: صافي الأرباح / إجمالي الموجودات، وباعتبار أن هذا المؤشر لا يعكس إلا الأداء التشغيلي للمصرف، فان مؤشر العائد على حقوق الملكية يعكس أداء كل من الأنشطة التشغيلية والتمويلية معا ويعكس أيضا أثر الرفع المالي (الخلايلة، 2013) ، استناداً إلى ذلك فإن هذه الدراسة سوف تركز على مؤشر العائد على حقوق الملكية كونه أكثر شمولاً من معدل العائد على الأصول.

مؤشر العائد على حقوق الملكية :

يعتبر مؤشر العائد على حقوق الملكية من المؤشرات المالية الخاصة بالسلامة المالية الذي يقيس ويقيم الاداء المالي، كونه مؤشراً متكاملاً لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، ويتكون من (رأس المال، الأرباح المحتجزة، والاحتياطيات)، ويرتبط معدل العائد على حقوق الملكية ارتباطاً وثيقاً بالعائد على الموجودات، حيث يؤدي التغير في العائد على الموجودات إلى تغير العائد على حقوق الملكية في حين يعود الفرق بينهما إلى أثر الرفع المالي الذي يجعل العائد على رأس المال الأساسي أكثر أو أقل من العائد على الأصول (Owen & Others, 2000)، ويقاس معدل العائد على حقوق الملكية من خلال المعادلة التالية: صافي الربح/ حقوق الملكية، وتمثل هذه النسبة مدى نجاح البنك في توظيف أمواله، حيث إنه كلما زادت ربحية البنك التجاري كلما زادت القيمة السوقية للسهم، مما يؤثر على درجة السلامة المصرفية (Eugene, 2016)، وتشير الادبيات المالية والمصرفية إلى أن هناك علاقة طردية بين معدل العائد على حقوق الملكية ودرجة السلامة المصرفية، أي أنه كلما ارتفع معدل العائد على حقوق الملكية نتيجة لارتفاع الأرباح المتولدة عن التسهيلات الائتمانية والاستثمارات زاد معه درجة المخاطر الائتمانية (Molyneux & Thornton, 1992) (Madura, 2001) .

مؤشر السيولة:

يقصد بالسيولة هي مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين وتلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب، و دون الاضطرار إلى بيع أصولها بخسائر كبيرة أو الاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة وبالتالي التعرض إلى العديد من المخاطر جراء نقص السيولة اللازمة (الشمري، 2006)، بمعنى أن هذه المؤشرات تعكس مدى كفاية الأصول السائلة التي تمكّن المصارف من الوفاء بالتزاماتها دون التعرض لخسائر (أبو زيتون، 2019)، كما أن توفر السيولة ضمن المعايير القانونية التي تلزمها السلطات الرقابية تعد من العوامل الضرورية للمصرف كونها تزيد من ثقة المودعين والدائنين، وتكمن أهمية مؤشرات السيولة في دورها الفعال لمتابعة السيولة للمؤسسات المالية والبنوك خاصة عند حالات الإعسار المالي نتيجة ضعف في إدارتها للسيولة وعلى ذلك فإن المصرف مطالب بإدارة سيولته وتقدير احتياجاته منها، وبدراسة حركة الودائع في الماضي والحاضر، ومدى الطلب على السيولة، إذ تتعلق احتياجات السيولة بمقدار الأموال التي يسحبها المودعون من حساباتهم، إلى جانب توفير الائتمان تجاه المجتمع الذي يعمل فيه، مع الالتزام بما يحدده المصرف المركزي من احتياطي قانوني للسيولة نسبة الى الودائع، ومن أهم مؤشرات السيولة نسبة التسهيلات الائتمانية / إجمالي الودائع (الجعافرة، 2012)، فهي تدل على مدى استعمال المصرف لمصادر أمواله لأغراض القروض والتسهيلات الائتمانية، ويستخدم هذا المؤشر في قياس السيولة من قبل سلطة النقد الفلسطينية وجمعية البنوك في فلسطين، وقد أكدت بعض الدراسات السابقة على ذلك حيث أشارت دراسة (صباح، 2008) إلى وجود علاقة معنوية طردية بين درجة المخاطر الائتمانية ودرجة السيولة. والعلاقة التي تربط بين نسبة السيولة ومعدل العائد على حقوق الملكية أن نسبة السيولة تعبر عن ضرورة احتفاظ البنك بالنقد الكافي لمقابلة سحوبات العملاء لودائعهم، وهذا ما قد يمثل ضغطاً على نسبة العائد على حقوق الملكية، وذلك بسبب الحد من قدرة تشغيل البنوك لأموال المودعين التي تمتلكها في الأمور المُدرّة للأرباح.

مؤشر درجة الأمان المصرفي:

يرتبط درجة الأمان المصرفي بالعديد من المؤشرات منها مؤشر السيولة ومؤشر الربحية، ويشير هذا المؤشر إلى درجة الإحاطة والحذر من المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك من عملياتها التشغيلية، وهي تقيس مدى ملاءمة حقوق الملكية للموجودات بهدف المحافظة على المركز المالي للمصرف في صورة جيدة، فوظيفة رأس المال بالإضافة إلى شراء الاصول الثابتة تعني أيضاً قدرته على مواجهة الخسائر غير المتوقعة، ومواجهة الطلب غير المتوقع على السيولة، و يدل ارتفاع هذه النسبة على قدرة البنك على تحقيق درجة أعلى من الأمان من خلال المعادلة التالية (عمران، 2015) (& Hempel Simonson, 1999): درجة الأمان المصرفي = حقوق الملكية / إجمالي الموجودات، وتشير الأدبيات الاقتصادية والمالية إلى وجود علاقة عكسية بين درجة هامش الأمان المصرفي والمخاطر الائتمانية ، اذ كلما ارتفع هذا المؤشر نتيجة ارتفاع الأرباح والسيولة انخفض معه مؤشر المخاطرة ، وبالرغم من تعارض النسبة أعلاه مع مصالح المساهمين، إلا أن الزيادة في هذه النسبة لها دلالة واضحة في تحقيق حماية أفضل للمودعين، وهو ما تهدف إليه السلطات الرقابية (هندي، 1996).

مؤشر المخاطر الائتمانية (المتغير التابع):

حيث تقيس المخاطر الائتمانية التي يقدرها البنك كمخصص للديون المحتمل عدم تسديدها بناء على دراسة لإجمالي القروض التي يمنحها، فكلما زاد مخصص تدني الديون المشكوك في تحصيلها يعني ذلك أن هناك جزءاً من القروض من المحتمل عدم سدادها من قبل مقترضيها، وبالتالي تقيس حجم المخاطر التي يتحملها البنك نتيجة عملية الإقراض، وبمعنى أخر أنها تقيس مدى قدرة البنك على توظيف الموجودات المتاحة في عملية الإقراض، وتقاس من خلال المعادلة التالية (HempeL & Simonson, 1998) (**خريوش وآخرون**، 2004) (عمران، 2015) (النعيمي، 2002) المخاطر الائتمانية= إجمالي التسهيلات الائتمانية – مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المشكوك في تحصيلها/ إجمالي الموجودات، إذ تعمد المصارف إلى تكوين مخصصات لأحداث قد تقع لاحقاً وذلك حسب مفهوم الحيطة والحذر وذلك من أجل إظهار القيمة الأعلى للالتزامات المحتملة، ومن هذه المخصصات مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المشكوك في تحصيلها حسب تصنيف سلطة النقد، والذي يهدف إلى تغطية أية خسائر مستقبلية ناجمة عن منح التسهيلات (أبو وادي وسقف الحيط، 2016)، وقد تم استخدام هذا المؤشر في هذه الدراسة نظراً لاستخدامها من قبل سلطة النقد الفلسطينية والعديد من الدراسات وهي الأقرب إلى دراسة المخاطر الائتمانية من غيرها من النسب.

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي يمكن تعريفه بأنه: أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية دقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد خلال فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية تم تفسيرها بطريقة موضوعية وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة (الفرا ومقداد، 2011)، وقد اعتمد الجانب النظري على المصادر العلمية المتاحة من الكتب والدوريات والأبحاث التي تناولت العلاقة بين المخاطر المصرفية والسلامة المصرفية ، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على التقارير السنوية للمصارف التجارية الفلسطينية عينة الدراسة ومنشورات جمعية البنوك في فلسطين والتقارير السنوية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية، أما عن الجانب التحليلي فقد تم تحليل بيانات الدراسة بالاعتماد على برنامج الرزمة الإحصائية (spss) باستخدم معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation، وأجري تحليل الانحدار المتعدد وذلك من أجل اختبار العلاقة المفترضة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وتحديد أي المتغيرات المستقلة أكثر تأثيراً على المتغير التابع وذلك خلال فترة الدراسة الممتدة من العام 2012 – 2019.

اختبار التوزيع الطبيعي:

تم استخدام مدى اعتدالية التوزيع لعينات الدراسة من خلال اختبار (كولموجروف -سمبرنوف) لتحديد الاختبار الإحصائي المناسب للتحقق من صحة الفرضيات، وكانت النتائج كما هي موضحة في **الجدول (5):**

الجدول (5): نتائج اختبار كولموجروف -سمبرنوف

البيان	التحليل	قيمة الدلالة
مؤشر العائد على حقوق الملكية	0.649	0.793
مؤشر السيولة	0.598	0.867
مؤشر الأمان المصرفي	1.654	0.008
مؤشر ملاءة رأس المال	1.333	0.057
مؤشر المخاطر الائتمانية (متغير تابع)	0.553	0.919

التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مؤشر المخاطر الائتمانية ومؤشر العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية الفلسطينية، ويوضح **الجدول (6)** أدناه نتائج التحليل الإحصائي للبيانات المتعلقة بمؤشر المخاطر الائتمانية ومؤشر العائد على حقوق الملكية ROE للبنوك التجارية الفلسطينية المحلية للسنوات (2012- 2019) وقد تمت معالجة البيانات باستخدام برمجية (SPSS) لجميع مفردات الدراسة، وأجري اختبار معامل الارتباط بيرسونPearson Correlation لفحص فرضية العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع ، والجدول أدناه يوضح نتائج اختبار بيرسون.

الجدول (6): نتائج تحليل الارتباط بين مؤشر المخاطر الائتمانية ومؤشر العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية

المؤشر	Pearson Correlation	مستوى المعنويةsig	مستوى الدلالة
مؤشر العائد على حقوق الملكية ROE	0.473	0.006	ارتباط طردي دال عند 0.05

* معنوية إحصائية عند مستوى 0.05

يتضح من خلال الجدول التحليلي السابق عن وجود علاقة ارتباطية طردية ذات دلاله إحصائية معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مؤشر المخاطر الائتمانية ومؤشر العائد على حقوق الملكية ROE، حيث بلغت الدلالة الإحصائية Sig (0.006) أما قيمة معامل الارتباط PC فقد بلغت (0.473)، وهذا يعني أنه كلما زاد العائد على حقوق الملكية ROE للمصارف التجارية الفلسطينية نتيجة التوسع في منح التمويل ترتفع معه المخاطر الائتمانية، وبمعنى أخر أن أي تغير في المخاطر الائتمانية سيؤثر على مؤشر العائد على حقوق الملكية بنفس الاتجاه، وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (يوسف، 2016)، كما اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة كل من (أبو خريص و تلالوة، 2014) .

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مؤشر المخاطر الائتمانية ومؤشر السيولة في المصارف التجارية الفلسطينية، ويوضح **الجدول (7)** أدناه نتائج التحليل الإحصائي للبيانات المتعلقة بمؤشر المخاطر الائتمانية ومؤشر السيولة للمصارف التجارية الفلسطينية للسنوات (2012-2019)، والجدول أدناه يوضح نتائج اختبار بيرسون:

الجدول:(7) نتائج تحليل الارتباط بين مؤشر المخاطر الائتمانية مؤشر السيولة في المصارف التجارية الفلسطينية

المؤشر	Pearson Correlation	مستوى المعنويةsig	مستوى الدلالة
مؤشر السيولة (التمويلات / الودائع)	0.774	0.000	ارتباط طردي دال عند 0.01

* معنوية إحصائية عند مستوى 0.05

يتضح من خلال الجدول التحليلي السابق عن وجود علاقة ارتباطية طردية ذات دلاله إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مؤشر المخاطر الائتمانية ومؤشر السيولة، حيث بلغت الدلالة الإحصائية Sig (0.000) أما قيمة معامل الارتباط PC فقد بلغت (0.774) وهذا يعني أنه كلما زاد مؤشر السيولة لدى المصارف التجارية الفلسطينية المحلية فإن ذلك يؤدي إلى التوسع في منح الائتمان وبالتالي ارتفاع مؤشر المخاطر الائتمانية، وقد جاءت نتائج هذه الدراسة متوافقة مع دراسة (يوسف، 2016) ودراسة كل من (**خريوش وآخرون**، 2004) ودراسة (Madura, 2001) وكل من (Hempel & Simonson, 1999).

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مؤشر المخاطر الائتمانية ومؤشر درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الفلسطينية، ويوضح **الجدول (8)** أدناه نتائج التحليل الإحصائي للبيانات المتعلقة بمؤشر المخاطر الائتمانية ومؤشر درجة الأمان المصرفي للمصارف التجارية الفلسطينية المحلية خلال الفترة 2012-2019، والجدول أدناه يوضح نتائج اختبار بيرسون:

الجدول (8): نتائج تحليل الارتباط بين مؤشر المخاطر الائتمانية وبين درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الفلسطينية

المؤشر	Pearson Correlation	مستوى المعنوية sig	مستوى الدلالة
مؤشر درجة الأمان المصرفي	0.718-	0.000	ارتباط عكسي دال عند 0.01

* معنوية إحصائية عند مستوى 0.05

يتضح من خلال الجدول التحليلي السابق عن وجود علاقة ارتباطية عكسية ذات دلاله إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مؤشر المخاطر الائتمانية ومؤشر درجة الأمان المصرفي(حقوق الملكية / الموجودات)، حيث بلغت الدلالة الإحصائية 0.000)) Sigأما قيمة معامل الارتباط PC فقد بلغت (-0.718) وهذا يعني أنه كلما زاد مؤشر هامش الأمان المصرفي للبنوك التجارية الفلسطينية جراء تدعيم رأس المال انخفض مؤشر المخاطر الائتمانية، وقد أكدت الدراسات السابقة على ذلك حيث أشارت دراسة كل من (**خريوش وآخرون**، 2004) إلى وجود علاقة سالبة وذات دلالة إحصائية بين مؤشر درجة الأمان المصرفي ومخاطر الائتمان، كما أشارت دراسة كل من (Bevan & Danbolt , 2000) إلى وجود علاقة سالبة بين المديونية والقروض طويلة وقصير الأجل والامان المصرفي، كما اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (صباح، 2008)، إلا أن دراسة (يوسف، 2016) أظهرت ان العلاقة طردية لكنها غير معنوية لأغلب سنوات الدراسة.

الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مؤشر المخاطر الائتمانية ومؤشر ملاءة (كفاية) رأس المال في المصارف التجارية الفلسطينية، إذ يوضح **الجدول (9)** أدناه نتائج التحليل الإحصائي للبيانات المتعلقة بمؤشر المخاطر الائتمانية ومؤشر كفاية رأس المال (حقوق الملكية / الموجودات المرجحة) للمصارف التجارية الفلسطينية للسنوات (2012- 2019)، والجدول أدناه يوضح نتائج اختبار بيرسون:

الجدول (9): نتائج تحليل الارتباط بين مؤشر المخاطر الائتمانية ومؤشر ملاءة رأس المال في المصارف التجارية الفلسطينية

المؤشر	Pearson Correlation	مستوى المعنويةsig	مستوى الدلالة
مؤشر ملاءة رأس المال	0.702-	0.000	ارتباط عكسي دال عند 0.01

* معنوية إحصائية عند مستوى 0.05

يتضح من الجدول التحليلي أعلاه عن وجود علاقة ارتباطية عكسية ذات دلاله إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مؤشر المخاطر الائتمانية ومؤشر ملاءة رأس المال، حيث بلغت الدلالة الإحصائية sig. (0.000) أما قيمة معامل الارتباط PC فقد بلغت (-0.702) وهذا يعني أنه كلما ارتفعت المخاطر الائتمانية يتدنى معها قدرة (كفاية) رأس المال على امتصاص أو مواجهة تلك المخاطر، وكلما زاد مؤشر ملاءة رأس المال للبنوك التجارية الفلسطينية نتيجة لتعزيز رأس المال الأساسي والمساند أدى ذلك إلى تدني أثر المخاطر الائتمانية، وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (يوسف، 2016) ودراسة كل من (**خريوش وآخرون**، 2004)، وقد اتضح من تتبع مؤشر ملاءة رأس المال لسنوات الدراسة أن البنوك التجارية الفلسطينية قد رفعت من معدل ملاءة راس المال تلبية لمقررات لجنة بازل وسلطة النقد الفلسطينية، وهذا الأمر يجعل من البنوك التجارية الفلسطينية قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه المودعين وكسب ثقة المتعاملين وتحقيق عوائد مجزية للمالكين.

الفرضية الخامسة: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مؤشر المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المصرفي. وللتحقق من صحة هذه الفرضية قام الباحث باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد حيث استخدم أسلوب Stepwise الذي يستثني العوامل ذات الانحدار المنخفض ويثبت العوامل الأكثر انحداراً ، حيث يوضح الجدول رقم (10) نتائج التحليل الإحصائي للبيانات المتعلقة بمؤشرات المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المصرفية للبنوك التجارية الفلسطينية للسنوات (2012- 2019) باستخدام برنامج (SPSS)، أما الإحصاءات الواردة في الجدول فهي كالتالي، β تمثل معامل الانحدار،SE تمثل الأخطاء المعيارية، وقيم" t " و " F " المحسوبة، ومستوى المعنوية Sig، ومعامل الارتباط بيرسون(PC)، واختبار ديربان واطسون (D-w).

الجدول (10): نتائج تحليل الانحدار لمؤشرات المخاطر التمويلية في المصارف التجارية الفلسطينية

Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		PC	Std. Error	β		
0.016*	-2.547		.060	- .152	(Constant)	
0.000**	9.994	.774	.083	.830	مؤشر السيولة	
0.000**	6.113	.473	.155	.945	العائد على حقوق الملكية	
				0.000**	68.925	F
					1.056	D-W
				0.000**	0.826	R Square

* معنوية إحصائية عند مستوى 0.05

من **الجدول (10)** أعلاه تبين أن العاملين المستقلين: مؤشر السيولة، ومؤشرة العائد على حقوق الملكية ROE هما العاملين الأكثر انحداراً، كما تبين من نتائج الدراسة بأن المتغيرات المستقلة مجتمعة لها تأثير مرتفع نسبياً على المتغير التابع وعلى التغيرات التي تحدث، حيث بلغت نسبة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع إلى ما يقارب 82.6% (R Square = 0.826). ويمكن الاستفادة من النموذج الذي توصلت إليه الدراسة وتطويره إلى نماذج أكثر تقدماً من خلال تحديث البيانات لفترات زمنية قادمة:

$$CR = a + \beta_1 LQ + \beta_2 ROE + Et$$

$$CR = -0.152 + 0.830 + 0.945$$

حيث أن: CR : المخاطر الائتمانية، $\beta 1$: مؤشر السيولة $\beta 2$,LQ : العائد على حقوق الملكيةROE

مناقشة النتائج:

نتيجة لما يواجه الاقتصاد الفلسطيني من تغيرات ناجمة عن استمرار الاحتلال الصهيوني الغاشم لفلسطين تمثلت في سيطرته على الموارد الاقتصادية والمعابر الحدودية وأموال المقاصة الخاصة بخزينة الدولة الفلسطينية، كل هذه الأسباب وغيرها أدت في الباحث الى تسليط الضوء على العلاقة الارتباطية لمخاطر الائتمان ومؤشرات السلامة المصرفية، إذ أن وجود هكذا مؤشرات تساعد المصارف في التعرف فيما إذا كانت تواجه أزمة ماليه لكي تستطيع اتخاذ التدابير المناسبة في الوقت المناسب لمعالجة هذه الأزمة أو الحد أو التخفيف من أثرها، وقد سعت الدراسة الحالية إلى تقييم تلك العلاقة الارتباطية بين المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المصرفية في البنوك التجارية الفلسطينية المحلية للفترة من2012-2019 باستخدام معامل ارتباط بيرسونPearson Correlation والانحدار المتعدد، حيث توصلت نتائج الدراسة إلى إثبات صحة الفرض الرئيس والفرضيات الفرعية على النحو التالي:

- إن النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية هي انعكاس للواقع العملي (التطبيقي) للبنوك التجارية الفلسطينية المحلية موضع البحث، مما يقود إلى أثبات الفرضية الرئيسية (ان هناك علاقة بين المخاطرة الائتمانية مع مؤشرات

السلامة المصرفية، كما ان نتائج الدراسة أشارت الى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المصرفية.

- وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المخاطرة الائتمانية ومؤشر العائد على حقوق الملكية.
- وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المخاطرة الائتمانية ومؤشر السيولة.
- وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المخاطرة الائتمانية ومؤشر هامش الأمان المصرفي.
- وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المخاطرة الائتمانية ومؤشر ملاءة رأس المال.

التوصيات:

- على ضوء نتائج الدراسة، قد يكون من الملائم للجهات الرقابية إلزام البنوك العاملة في فلسطين الإفصاح عن العلاقة الارتباطية بين مؤشرات المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المصرفية في التقارير السنوية، ووضع ضوابط أكثر صرامة فيما يخص بالمخاطر المصرفية، وبمتابعة التطوير المستمر للضوابط الرقابية والمصرفية اللازمة لضمان حسن إدارة المخاطر، وبيان قوة تأثيرها على درجة السلامة المصرفية مع متابعة إجراء المراجعة المستمرة اللازمة لها.

- العمل على توفير إطار متكامل وفاعل لإدارة المخاطر في كل مصرف بحيث يغطى جميع المخاطر التي قد يتعرض لها، بحيث يتم من خلاله تحديد أنظمة إدارة المخاطر وإجراءاتها بما يتلاءم مع التغيرات المستمرة في بيئة الأعمال المصرفية.

- أن تقوم المصارف الفلسطينية بتنويع أنشطتها الاستثمارية وعدم تركزها في مجال معين لكي يتم تلافي حدوث الأزمات المصرفية، وبتعزيز وتقوية رؤوس أموالها بهدف إيجاد توازن في هيكلية رأس المال من أجل الحفاظ على درجة السلامة والأمان المصرفي والعمل على تدريب وتطوير مهارات المسئولون عن منح الائتمان لكي تكون عملية منح القروض سليمة وتلافي أي مشاكل ناجمة عن منح القروض.

- على إدارات الائتمان في المصارف الفلسطينية ألا تتوقف عند نقطة الاعتراف بالمخاطر، وإنما يجب الاهتمام أيضاً بمعرفة أسبابها والعوامل التي تزيد من احتمالات حدوثها، إذ كلما تمكنت إدارة الائتمان من تحديد سبب المخاطر كلما تمكنت من التحوط والسيطرة على هذه المخاطر مما سيكون له تأثير بالغ الأهمية على نمو البنك واستقراره.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

أبو خريص، رمضان، و تلالوة، محمد (2014). أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي. مجلة الأبحاث المالية والمصرفية، المعهد المصرفي الفلسطيني، (1)، 92 -108.

أبو زيتون، عبير (2019). قياس مؤشر الاستقرار المالي في فلسطين. رام الله ، فلسطين: دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، سلطة النقد الفلسطينية.

أبو كمال، ميرفت علي (2007). الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية "بازل": دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين (رسالة ماجستير) ،الجامعة الإسلامية، فلسطين.

أبو كرش، شريف (2005). إدارة مخاطر الائتمان المصرفي. الاستثمار والتمويل في فلسطين- بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة . بحث قدم في المؤتمر العلمي الاول في الاستثمار والتمويل في فلسطين، الخليل، فلسطين.

أبو وادي، رامي، وسقف الحيط، نهيل (2016). القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لتقييم أداء المصارف التجارية الأردنية. مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)،30 (12)، 2510-2506.

أمين، صلاح الدين محمد (2010). استخدام نظام التصنيف CAMELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف. مجلة المنصور، 13، 12-13.

بدارين، لؤي (2019). العوامل المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الفلسطينية(رسالة ماجستير)، جامعة الخليل، فلسطين.

بوهريرة ،عباس، مصطفى ،عبد اللطيف (2017). تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر. المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، 4(2)، 107-126.

البديري، حسين جميل (2003). البنوك: مدخل إداري ومحاسبي. عمان، الأردن: مؤسسة الوراق.

جمعية البنوك (2019). التقرير السنوي. رام الله، فلسطين: جمعية البنوك في فلسطين، رام الله ، فلسطين .

الجعافرة، أحمد (2012). مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن- دراسة تحليلية في المصارف الإسلامية الأردنية(رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

الجهماني، عيسى (2001). مدى دقة المالية للتنبؤ بتعثر المصارف، دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في الأردن. مجلة الإدارة العامة، الرياض، السعودية، 41(1)، 51-106.

حنفي، عبد الغفار، وأبو قحف، عبد السلام (2004). الإدارة الحديثة في البنوك التجارية:السياسات المصرفية تحليل القوائم المالية – الجوانب التنظيمية – البنوك العربية. الاسكندرية ، مصر: الدار الجامعية .

حماد، طارق (2007). ادارة المخاطر -مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات و الصرف. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية .

حشاد، نبيل (2005). دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية. مركز بحوث دراسات مالية ومصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان،الأردن .

خريوش، حسني، الزعبي ،خالد ، والعبادي، محمد (2004). العوامل المؤثرة على درجة الامان المصرفي الارجدني - دراسة ميدانية . مجلة جامعة الملك عبد الزيز ،18 (2)، 59-77.

الخطيب، سمير (2005). قياس وإدارة المخاطر في البنوك. الاسكندرية، مصر: دار النشر.

الخطيب، محمد محمود (2010). الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات. عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

الخلايلة، محمود (2013). التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية (ط7). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع .

صبح، محمود (1996). الصحة المالية: كيف تجري فحصاً مالياً لشركتك. القاهرة، جمهورية مصر: جامعة عين شمس.

الرشدان، أيمن (2002). محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة آل البيت، عمان، الأردن.

رمضان، زياد، و جودة، محفوظ (2006). إدارة مخاطر الائتمان. عمان -الأردن: منشورات جامعة القدس المفتوحة.

الزبيدي، حمزة (2000). إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني. عمان، الأردن: الوراق للنشر والتوزيع.

السيسي، صلاح الدين (2004). قضايا مصرفية معاصرة-دراسات نظرية وتطبيقية(الائتمان المصرفي، الضمانات المصرفية ، الاعتمادات المستندية). القاهرة،جمهورية مصر العربية: دار الفكر العربي .

سعيد، عبد السلام لفته (2000). الائتمان المصرفي. ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية .

سلطة النقد (2019). تقرير الاستقرار المالي. رام الله ، فلسطين: دائرة الابحاث والسياسات النقدية ،سلطة النقد الفلسطينية.

الشمري، صادق (2006). ادارة المخاطر. بغداد، العراق: مطبعة العزة .

الشيخ، عثمان موسى (2007). السلامة المصرفية. الخرطوم، السودان: دار النشر والطباعة .

صباح،بهية مصباح (2008). العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين. (رسالة الماجستير)، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

طلفاح، أحمد (2005). مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

عطا الله ،محمد (2017). تجربة سلطة النقد في مجال العمل الاحصائي. منشورات سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث.

غنيم، أحمد (2002). صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك. القاهرة، مصر: مجموعة النيل العربية.

عريقات، حربي ، وعقل، سعيد (2010). ادارة المصارف الاسلامية - مدخل حديث. عمان ، الأردن: دار وائل للنشر.

عمران، مجد (2015). أثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفي في المصارف الخاصة السورية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، 37 (1)، 461-468.

الفرا، ماجد، ومقداد، محمد (2011). مناهج البحث والتحليل الإحصائي في العلوم الإدارية والاقتصادية. فلسطين: المكتبة المركزية.

الكراسنة، ابراهيم (2006). أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر. منشورات صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

كوكش، ربا (2012). دور التحليل المالي في التنبؤ بدرجة الامان المصرفي، (رسالة لنيل درجة الماجستير) ، كلية الاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، دمشق، سوريا.

محسن، مها مزهر (2016). اختبار الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق وفق النسب المعيارية خلال المدة 2009-2013. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، 22(92)، 360-385.

المليجي، هشام (2002). الحكم على كفاية رأس المال في البنوك التجارية – دراسة تطبيقية. المجلة العلمية لكلية التجارة،جامعة الأزهر، القاهرة. (26) 329-412.

النعيمي، شهاب الدين (2002). قياس المخاطرة الإستراتيجية باستخدام مؤشرات مالية ذات طبيعة استراتيجية دراسة تطبيقية لعينة من المصارف السودانية. مجلة دراسات – العلوم الإدارية، 29 (1)، 183-211.

هندي، منير (1996). إدارة المصارف التجارية – مدخل اتخاذ القرارات. الاسكندرية، مصر : المكتب العربي الحديث.

يوسف، رواء أحمد (2016). علاقة المخاطر الائتمانية مع مؤشرات السلامة المالية المصرفية. مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، 15(45).

ثانياً: المراجع العربية المترجمة

Abu Karsh, Sh. (2005). Bank credit risk management, Investment and Finance in Palestine - Between Development Prospects and Contemporary Challenges. Gaza, Palestine: College of Commerce, Islamic University .

Abu Wadi, R. and Saqf Al-Hitt, N. (2016). Economic value added as a complementary tool to evaluate the performance of Jordanian commercial banks. An-Najah University Journal for Research (Humanities), 30(12), 2506-2510.

Abu Zaitoun, A. (2019). Measuring the financial stability index in Palestine Ramallah, Palestine: Research and Monetary Policy Department, Palestine Monetary Authority.

Abu Khrais, R., and Talalwa, M. (2014). The effect of risk management on the degree of safety in the banking system. Journal of Banking and Financial Research, Palestinian Banking Institute, (1), 92-108.

Abu Kamal, M. A. (2007). Modern management of credit risk in banks in accordance with international standards "Basel II": an applied study on banks operating in Palestine Master's degree thesis, Faculty of Commerce, Islamic University Publications, Palestine.

Al-Badiri, H. J. (2003). Banks: an administrative and accounting introduction Amman, Jordan: Al Warraq Publishing and Distribution.

Al-Nuaimi, Sh. (2002). Measuring strategic risk using financial indicators of a strategic nature, an applied study of a sample of Sudanese banks Dirasat Administrative Sciences Journal, University of Jordan, Amman, Jordan, 29 (1), 183-211.

Al-Farra, M., and Miqdad, M. (2011). Research methods and statistical analysis in administrative and economic sciences Gaza-Palestine: Central Library.

Al- Jaeafra, A. (2012). The extent of using financial ratios in making financing decisions in Islamic banks operating in Jordan - Analytical Study in Jordanian Islamic Banks (In Arabic) (Unpublished Master Thesis) , Middle East University, College of Business, Department of Accounting and Finance, Amman, Jordan.

Al-Juhmani, I. (2001). How Accurate is the Finance to Predict Stumbling of Banks, An Empirical Study on the Banking Sector in Jordan? Journal of Public Administration - Institute of Public Administration, Riyadh - Saudi Arabia, 41(1), 51-106.

AL-Karasneh, I. (2006). Basic and contemporary frameworks in banking supervision and risk management. Arab Monetary Fund Publications, Economic Policy Institute, Abu Dhabi, United Arab Emirates.

Al-Khatib, S. (2005). Measuring and managing risks in banks Alexandria, Egypt: Publishing House.

Al-Khatib, M. M. (2010). Financial performance and its impact on corporate equity returns Amman, Jordan: Al-Hamed House for Publishing and Distribution.

Al-Khalayleh, M. (2013). Financial analysis using accounting data. (7th ed.). Amman, Jordan: Wael Publishing and Distribution House.

Al-Meligy, H. (2002). Judging Capital Adequacy in Commercial Banks - An Empirical Study The Scientific Journal of the Faculty of Commerce, Al-Azhar University, Cairo, (26), 329-412

Al-Rashdan, A. (2002). Determinants of profitability in Jordanian commercial banks. (Unpublished Maser Thesis), Al al-Bayt University, Amman, Jordan.

Al-Shammari, S. (2006). Risk Management Baghdad, Iraq: Al-Izza press & publishing.

Al-Sisi, S. (2004). Contemporary banking issues - theoretical and applied studies (bank credit, bank guarantees, documentary credits). Cairo, Arab Republic of Egypt: The House of Arab Thought .

Al-Sheikh, O. M. (2007). Banking safety. Khartoum, Sudan: Publishing and Printing House.

Al-Zubaidi, H. (2000). Management of bank credit and credit analysis. Amman, Jordan: Al-Warraq Publishing and Distribution.

Amin, S. M. (2010). The use of the CAMELS rating system in achieving the financial soundness of banks Al-Mansour Magazine, 13, 12-13

Association of Banks (2019). annual report. Ramallah, Palestine: Association of Banks in Palestine, Ramallah, Palestine.

Atallah, M (2017). The experience of the Monetary Authority in the field of statistical work Publications of the Palestinian Monetary Authority, Research Department .

Badarin, L. (2019). Determinant factors for bank credit decision in Palestinian commercial banks (Master Thesis), Hebron University, Palestine.

Buhrira, A., and Mustafa, A. (2017). Analysis of banking safety indicators in Algeria. Algerian Journal of Economic Development, 4(2), 107-126.

Erekat, H., and Aqel, S. (2010). Islamic Banking Administration - Modern Entrance. Amman, Jordan: Wael Publishing House.

Ghoneim, A. (2002). Making credit and financing decisions within the overall strategy of the bank. Cairo, Egypt: Arab Nile Group.

Hammad, T. (2007). Risk management - credit, investment, derivative and exchange risk. Alexandria, Egypt: University House.

Hanafi, A. and Abu Qahf, A. (2004). Modern management in commercial banks: banking policies, analysis of financial statements - regulatory aspects - Arab banks. Alexandria, Egypt: University House, 273-277.

Hashad, N. (2005). Your guide to banking risk management Banking and Financial Studies Research Center, Arab Academy for Banking and Financial Sciences, Amman, Jordan.

Hindi, M. (1996). Commercial Banking Management - Approach to Decision Making. Alexandria, Egypt: The Modern Arab Office.

Imran, M. (2015). The effect of banking risks on the degree of banking safety in Syrian private banks. Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies _ Series of Economic and Legal Sciences, (37) 1, 461-468.

Khryush, H., & Al-Zoubi, KH., and Al-Abadi, M. (2004). Factors affecting the degree of Jordanian banking security - a field stud. King Abdul-Aziz University Journal, Economics and Administration, 18(2), 59-77.

Kokesh, R. (2012). The role of financial analysis in predicting the degree of banking safety. Master's degree thesis, Faculty of Economics, Department of Banking and Financial Sciences, Damascus, Syria.

Monetary Authority. (2019). Financial stability report Ramallah, Palestine: Research and Monetary Policy Department, Palestine Monetary Authority.

Mohsen, M. M. (2016). Testing the financial stability of the banking sector in Iraq according to standard ratios during the period 2009-2013. Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 22(92), 360-385.

Ramadan, Z., and Jouda, M. (2006). Credit risk management. Amman-Jordan: Publications of Al-Quds Open University .

Sabah, B. M. (2008). Factors affecting the degree of safety of commercial banks operating in Palestine (Master thesis), Islamic University, Palestine.

Saed, A. (2000). Bank credit. Libya: Academy of Graduate Studies and Economic Research.

Sobuh, M. (1996). Financial health: How to conduct a financial check for your company Cairo, Republic of Egypt: Ain Shams University.

Talfah, A. (2005). Macro-prudential indicators to assess the health of the financial sector. Kuwait: The Arab Planning Institute.

Yusef, R. A. (2016). The relationship of credit risk with indicators of banking financial health. Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, 15(45).

ثالثاً: المراجع الأجنبية

AL-Qudah, A., & Laham, M. (2013). The Effect of Financial Leverage: Systematic Risk on Stock Returns. Journal of Finance and Accounting.4(6), 1-12.

Beneston, G., Irnivne, P., & Rosenfeld, J. (2000). Bank Capital Structure. Atlanta: Working Paper, Goizueta Business School, Emory University.

Berger, A. (1995). The Relationship between Capital and Earnings in Banking. Journal of Money, Credit and Banking, 1995, 27(2).

Bevan, A., & Danbolt, J. (2000). Capital Structure and Determinates. Bulgaria, Hungaria and UK: Working Paper Prepared, Under the ACE Financial Flows in Transition and Marker Economics.

Brown, K., & Moles, P. (2016). Credit Risk Management. UK: Edinburgh Business School, heriot-Watt University.

Coit, C., & Karr, J. (1997). Performance Measurement in the Banking Industry, Result of BAI Survey. Bank Accounting and Finance, Volume 10(3) ,23-30.

Deutshe Bunds Bank. (2006). financial soundness indicators-financial stability Review, Frankfort. Germany: Deutshe Bunds Bank.

Emett, J. V. (1997). Risk Management. USA: john wiley and son.

Eugene, B. (2016). Fundamentals of Financial Management. Boston, USA: Cengage Learning, 123-125.

Gitman, J. L. (2009). Principles of Managerial Finance. Pearson Prentice Hall: New Jersey, USA.

HempeL, H. G., & Simonson, G. D. (1998). Bank management text and cases. New York, USA: John Wiley and Sons, Inc., 66-68.

Hempel, G., & Simonson, D. (1999). Bank Management, USA: John Wiley and Sons, Inc., 66-68.

Hirschey, M., & Pappas, L. J. (1997). Fundamentals of Managerial Economics. USA: Dryden Press.

Idowu, A., & Awoyemi, S. O. (2014). The Impact of Credit Risk Management on the Commercial Banks Performance in Nigeria. International Journal of Management and Sustainability, Conscientia Beam, 3(5), 295-306.

IFSB. (2005). Credit Risk Background and Definition, Guiding Principles of Risk Management for Institutions (Other than insurance institutions) offering only Islamic services. Kuala Lumpur: Islamic Financial Services Board.

Madura, J. (2001). Financial Markets and Institutions. USA: South-Western College Publishing, 488-508.

Mishkin, F. (2000). financial Markets and institutions. USA: Addison Wesley Longman Inc.(3rd.ed), 523.

Molyneux, P., & Thornton, J. (1992). Determinants of European bank profitability: A note. Journal of Banking & Finance, 16 (6), 1173-1178.

Owen, E., & Others. (2000). Macroprudential Indicators of Financial Soundness, Occasional Paper 192. Washington DC, USA: IMF, international monetary fund, 3-4.

Sakuragawa, M. (2002). Bank' s Capital Structure. Nagoya City University, Nagoya, Japan, 467-501.

Santoso, W., & Batunanggar, S. (2007). Effective Financial System Stability Framework. Kuala Lumpur, Malaysia: South East Asian Central Banks, The SEACEN Research and Training Centre, number 45.